جرائم القتل في محافظة السليمانية – دراسة في جغرافية السكان-

ث.ى.د .سروه جلال حمه

Srwa.hama@univsul.edu.iq

جامعة السليمانية/ كلية العلوم الانسانية/ قسم الجغرافيا

تاريخ استلام البحث:٢٠٢٥/٩/٢٩ تاريخ الموافقة على النشر:٢٠٢٥/١١/٢٦

الملخص

شهدت المجتمعات البشرية تغيرات وتحولات إجتماعية وإقتصادية وسياسية أثرت على شعوبها ورافق ذلك التحول ظهور العديد من المشاكل ومنها إزدياد معدلات جرائم القتل بشكل خاص، ومن المعلوم ان الجريمة ظاهرة اجتماعية تحدث في المكان ولها اسباب و دوافع تجعل التباين المكاني في توزيع الجرائم حقلاً خصباً للدراسات الجغرافية، وهذا ما دفع الجغرافيين لدراسة ظاهرة الجريمة بكل ابعادها المكانية. تناول البحث التوزيع المكاني والتطور الزماني لجرائم القتل في محافظة السليمانية، لما هذا الموضوع من اهمية لإرتباطه بأمن المجتمع وإستقراره، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان التوزيع المكاني والزماني لجرائم القتل في محافظة السليمانية واظهار طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل في منطقة الدراسة. كما وتهدف الى ايجاد الحلول المناسبة التي يمكن عن طريقها مكافحة الجريمة او الحد منها و الكشف عن ماهية أكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المحافظة. اما عن اهمية الدراسة فإنها تقدم طرحاً جديداً من خلال توظيف اسس الجغرافية السكانية، باعتبارها اداة و وسيلة، للوصول الى نتيجة نهائية تتمثل في تشخيص أسباب ودوافع ارتكاب جريمة القتل و سبل المواجهة الجنائية لهذه الجريمة . ونتيجة لندرة الدراسات الجغرافية التي تسلط الضوء على موضوع الجريمة خاصة في محافظة السليمانية، لذلك فقد اهتم البحث بدراسة جريمة القتل كظاهرةٍ إجتماعية والتعرف على أهم العوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة في التباين المكاني للجريمة بغية ايجاد مجموعة من المقترحات التي تسهم في معالجة هذه الظاهرة الإجتماعية، كذلك تتضح اهمية الدراسة من خلال ما ستوفره من معطيات و بيانات و احصائيات عن جريمة القتل في المحافظة .

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لتحليل مضمون البيانات الصادرة عن رئاسة محكمة إستئناف منطقة السليمانية، محكمة الأحوال الشخصية في السليمانية، (2015-2019)، ومديرية شرطة محافظة السليمانية، قسم الأحصاء، ومديرية شرطة محافظة السليمانية، قسم مكافحة الإجرام ومكتب التحقيق في جرائم القتل، ومديرية إحصاء محافظة السليمانية، تقدير اعداد سكان محافظة السليمانية، (2015 و 2019)، ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة في محافظة السليمانية، واستخدام برمجية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتوقيع وتمثيل بيانات الجريمة في محافظة السليمانية، والربط بينهما، وتمثيل نتائج التحليل الاحصائي على الخريطة. وكذلك إستخدام التحليل الاحصائي لمعامل الارتباط (بيرسون) ، إذ إن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين الحجم السكاني و جريمة القتل بلغت (0.697) في محافظة لعام (2019) . كما وقد استخدمت الباحثة نفس معامل الارتباط لأيجاد العلاقة بين الكثافة السكانية وعدد الجرائم بلغ (0.552) وقدثبت ان بينهما علاقة طردية متوسطة. ان عدد جرائم القتل في محافظة السليمانية شهد ان الإرتفاع خلال فترة الدراسة من (91) جريمة قتل في عام (2015) الى (133) جريمة من النوع ذاته في عام (2019) لعدة أسباب منها اقتصادية وسياسية وأمنية وإجتماعية ونفسية، وقد يكون للأسباب الأمنية تأثير على ارتفاع عدد تلك الجرائم، كحالة داعش.

إن ارتفاع معدل جرائم القتل في محافظة السليمانية من (6.4) الى (8.4) لكل (100) الف نسمة بالنسبة لكليهما عامي (2015) و (2019) ترجع أسبابه إلى زيادة اعداد السكان. وان أعلى حالات الجريمة على مستوى محافظة السليمانية كانت للفئة العمرية (20-24) سنة عام (2019)، حيث وصلت الى (32) جريمة قتل اي ما نسبته (24.1%) من اجمالي جرائم القتل في المحافظة . ويمكن ان يعزى سبب ذلك الى شيوع ظاهرة حمل السلاح غير المرخص او إساءة استعمال السلاح بصورة عامة.

وبناءاً على نتائج الدراسة تمت صياغة عدد من التوصيات والتي من اهمها زيادة الاهتمام بمسك سجل وانشاء قاعدة بيانات خاصة بالجرائم وتفاصيلها، وهو مايسهل اطلاع المختصين والباحثين على الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالأنواع المختلفة للجرائم و دراستها بصورة معمقة للتباين المكاني و الزماني للجريمة ومعرفة اماكن تركزها، وكذلك زيادة مستوى التواجد الامني في المحافظة وصولاً الى رصد طبيعة واسباب حدوث الظاهرة الإجرامية في منطقة الدراسة .

وزعنا هذه الدراسة الى ستة مباحث، خصصنا المبحث الأول لبحث طبيعة العلاقة بين الجغرافيا و الجريمة القتل، و خصصنا المبحث الثاني لتناول التطور الزمني لجرائم القتل في محافظة السليمانية و توزيعها الجغرافي للفترة (2015-2019). اما المبحث الثالث فقد خصصناه التوزيع المكاني لجرائم القتل في محافظة السليمانية لفترة عامي (2015-2019)، فيما كرسنا المبحث الرابع لواقع جريمة القتل في محافظة السليمانية حسب التركيبين العمري و النوعي لسنة (2019)، في حين عالجنا في المبحث الخامس الحجم السكاني و جرائم القتل، وفي المبحث السادس و الأخير تناولنا أسباب جريمة القتل في محافظة السليمانية .

المقدمة

تختص الجغرافيا كعلم بتفسير التباين المكاني للظواهر التي تحدث على سطح المعمورة وذلك في ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية والبشرية. وتعد جغرافية الجريمة فرعاً جديداً نسبيا من الجغرافية البشرية يدرس التوزيع المكاني لظاهرة الجريمة، وتحليل أنماطها المكانية ومنظوماتها، والأختلافات الاقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل المسببة للظاهرة الأجرامية.

والجريمة ليست ظاهرة حديثة النشوء، بل انها قديمة قدم البشرية ذاتها وخصوصاً جريمة القتل التي ارتكبها قابيل بقتل اخيه هابيل، فقد قال الله جل جلاله في محكم تنزيله العزيز(قال لا قتلنك قال انما يتقبل الله من المتقين لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما انا بباسط يدي اليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين... فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله فأصبح من الخاسرين) (سورة المائدة 27-31). فالظاهرة الأجراميه اذن قديمة ولايخلو منها اي مجتمع انساني رغم تباين و اختلاف معدلاتهاو انواعها وشدتها، وهذه المسألة لاتتأثر بدرجة تقدم او تخلف المجتمعات البشرية، فهي موجودة في كل المجتمعات دونما تمييز بينهما.

اما في مجال الدراسات الجغرافية فان البحوث والدراسات تتركز حول التباين المكاني والزماني لجريمة القتل كظاهرة بمختلف ابعادها الأقتصادية والأجتماعية والسلوكية، وان هذا التباين يمثل فكر علم الجغرافية وميدانها، وبذلك ميز الجغرافيون أنفسهم عن بقية العلوم الطبيعية لكونهم اتجهوا لدراسة الحقيقة الإنسانية في المكان والكشف عن طبيعة هذه العلاقة .

هدف الدراسة:

1- بيان التوزيعين المكاني والزماني لجرائم القتل في محافظة السليمانية.

2 الكشف عن ماهية اكثر انواع جرائم القتل انتشاراً في المحافظة ومعالجتها من قبل الجهات المختصة.

3- تسليط الأضواء على بعض انواع جرائم القتل التي ظهرت حديثاً في منطقة الدراسة.

4- التوصل الى الحلول المناسبة التي يمكن عن طريقها مكافحة الجريمة او الحد منها.

5- بيان طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل في منطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

-1تقدم هذه الدراسة طرحا جديداً من خلال توظيف اسس الجغرافية السكانية، باعتبارها اداة و وسيلة، للوصول الى نتيجة نهائية تتمثل في تشخيص اسباب ودوافع ارتكاب جريمة القتل وسبل المواجهة الجنائية لها.

-2نتيجة لندرة الدراسات الجغرافية التى تسلط الضوء على موضوع الجريمة خاصة في محافظة السليمانية، لذلك فقد اهتم البحث بدراسة جريمة القتل كظاهرةٍ إجتماعية والتعرف على أهم العوامل الأجتماعية والأقتصادية المؤثرة في التباين المكاني للجريمة بغية ايجاد مجموعة من المقترحات التي تسهم في معالجة هذة الظاهرة الإجتماعية، كذلك تتضح اهمية الدراسة من خلال ما سوف توفره من معطيات وبيانات واحصائيات عن جريمة القتل في المحافظة .

مشكلة الدراسة:

-1هل هناك علاقة بين الكثافة السكانية وازدياد جرائم القتل في محافظة السليمانية؟

-2هل هناك علاقة بين حجم المدن ومعدل الجريمة في محافظة السليمانية؟

-3ما هي الظروف والعوامل التي تؤدي إلى إزدياد جرائم القتل في محافظة السليمانية؟

-4الى اي مدى تساهم حالات القتل الناجمة عن العبث بالأسلحة والمواد الخطرة في إرتفاع نسبة جرائم القتل؟

فرضية الدراسة:

-1هناك علاقة بين الكثافة السكانية وازدياد جرائم القتل في محافظة السليمانية.

-2لاتوجد علاقة بين حجم المدن ومعدل الجريمة في محافظة السليمانية.

-3الظروف السياسية والإقتصادية وإنتشار البطالة هي من بين الأسباب التي ادت الى ازدياد جرائم القتل في محافظة السليمانية.

-4لقد إنتشر القتل نتيجة الإستهانة بأرواح الناس من قبل حاملي لأسلحة والعابثين بها وغيرها من الاسباب مما أدى الى إزدياد نسبة جرائم القتل .

منهجية الدراسة:

يجب على الباحث وهو بصدد إعداد دراسته ان يلتزم منهجا واضح الملامح ودقيقا لكي يكون بامكانه أن يتوصل الى النتائج النهائية التي يسعى اليها من خلال دراسته، ولايتم ذلك الاّ باتباع مجموعة من القواعد والمعايير العلمية. وقد اعتمدت هذه

الدراسة على منهجين، الأول هو المنهج الوصفي و ذلك بوصف الظواهر البشرية التي تؤثر على تباين و إختلاف معدلات الجريمة المرتكبة في منطقة الدراسة. والثاني هو المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات والمعطيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وتحليلها و تفسيرها باستخدام الطرق الأحصائية ومن تم عرضها في جداول واشكال بيانية وتمثليها كارتوكرافياً على خرائط خاصة بمنطقة الدراسة. وقد تم ذلك بالأعتماد على تقنية.(GIS)

الحدود االمكانية والزمانية للدراسة :

هي محافظة السليمانية التي تعد احدى محافظات اقليم كوردستان تقع في شرق الاقليم وشمال شرق العراق وتتميز بأهمية وحيوية موقعها الجغرافي. تحدها من جهتي الشرق والشمال الشرقي جمهورية ايران الاسلامية، وتحدها من جهة الشمال ادارة رابەرين و من جهة الشمال الغربي محافظة اربيل، اما من جهة الغرب و الجنوب الغربي فتجاورها محافظة كركوك وادارة كرميان. الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة التي هي محافظة السليمانية، يقع بين دائرتي عرض(34°55'11"- 36°12'53") شمالاً وخطي الطول(44°37'54" -46°20'56") شرقاً. اما بالنسبة للحدود الزمانية فهي للمدة (2015-2019). ومن الناحية الادارية تضم المحافظة (10) اقضية. و بسبب انعدام الإحصائيات والبيانات فقد استبعدت الباحثة (ادارة رابەرين) من الدراسة, كما يتبين من الخارطة (1). وبلغت مساحة منطقة الدراسة (11738) كم2 عام 2019.

خريطة (1): الموقع منطقة الدراسة بنسبة اقليم كوردستان و العراق

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: 1- خليل اسماعيل محمد، دراسات التكوين القومي للسكان، ط3، 1999، ص13.

-2حكومة أقليم كوردستان-العراق، مديرية إحصاء محافظة السليمانية، خارطة محافظة السليمانية ، قسم(GIS) ، 2019.

المبحث الاول: طبيعة العلاقة بين الجغرافيا و جريمة القتل:

تعد الجريمة ظاهرة قديمة قدم البشرية لازمت الانسان منذ بواكير نشوئه وحتى عصرنا الحاضر و قد ارتبطت الجريمة بعلاقة عكسية مع المساحة التي يقطنها السكان من الارض، حيث ازدادت حاجاته واندلع النزاع فيما بين بني البشر على الموارد مما زادت معه حالات ارتكاب الجرائم و تنوعت فئاتها ،على الرغم من كل النظم التشريعية السماوية و الوضعية وتطور وسائل واساليب تنفيذها على ارض الواقع. والجريمة هي ظاهرة اجتماعية ونتاج تفاعل الانسان مع البيئة التي يقطنها وقد استدعى ذلك زيادة الاهتمام بتحليل الانماط المكانية والزمانية للجريمة واتباع مناهج تطبيقية لخدمة القضايا المختلفة للمجتمع (الزيني،2014،ص).

والجريمة هي مصطلح يختلف بحسب زاوية الاختصاص التي ينظر منها الى الجريمة، وهذا التباين يؤثر في تحديد ماهية الجريمة اذ ينشأ عن ذلك اختلاف في مفهوم الجريمة ذاتها. فالجريمة تعرف بانها ظاهرة اجتماعية ونوع من السلوك لايخلو منه اي مجتمع من المجتمعات الانسانية سواء كانت بدائية ام متطورة (السعفان،1966،ص1). والجريمة في اللغة تعني الذنب والتعدي والجرم وجمعه هو الجرائم والجروم (ابن منظور الافريقي، معجم لسان العرب(مادة جرم)،2005،ص129). اما في اللغة الانكليزية فيطلق على الجريمة مصطلح(Crime) واصلها هو(Crimen) وهو مشتق من كلمة (Cernere) اليونانية الاصل والتي تعني الانحراف عن السلوك العادي، وهذا يعني ان هناك معيارا اجتماعيا للسلوك المقبول وان الجريمة هي انحراف وخروج عن ذلك السلوك (الزيادي2015،ص20).

اما مفهوم جغرافية الجريمة فهو يرتكز في جوهره على علاقة الافراد بيئتهم بالمعنى الواسع لكلمة البيئة والتي تشمل الابعاد الجغرافية والمكانية للجريمة شاملة لاهم السمات الخصائص المكانية للجريمة وتاثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و الامنية (الطائي وعجيل،2016،ص503). اذن فان جغرافية الجريمة هي موضوع يفسر الارتباط بين الحيز الجغرافي للمجرمين و مختلف الافعال الاجرامية ويدرس تباين واختلاف الجريمة ومعدلاتها وخصائص المجرمين والضحايا اخذا بنظر الاعتبار دوما البعد المكاني. وتعتمد الدراسات في الجغرافية الجريمة على المقاربة الكارتوكرافية التي ترتكز على التمثيل الكارتوكرافي للظاهرة الاجراميةفي منطقة الدراسة وهي في بحثنا هذا جريمة القتل اعتمادا على تحليلات احصائية (حمادي و بومخلوف،2022،ص179). وهي بهذا لاتدخل ضمن اطار الاعمال والدراسات القانونيه ولاتتولى دراسة خصائص الجناة بصورة مجردة.

واستناد الى ماسبق يمكن القول ان جغرافية الاجرام هي حقل او مجال علمي ينتمي الى علم الجغرافية يتولي دراسة التنظيم المكاني للجريمة كظاهرة اجتماعية من حيث انماطها المكانية ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لانواع الجريمة مع دراسة العوامل والدوافع التي تؤدي الى تلك التنظيمات وبعبارة مرادفة فانها تتولى دراسة توزيع الجريمة على نطاقات او مجالات مكانية مع دراسة اسباب ذلك التوزيع. هكذا نجد ان جغرافية الجريمة تدرس الأنماط المكانية للجريمة مع محاولة ايجاد الاسباب التي تقف وراء وجود هذه الأنماط وتدرس في الوقت عينه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة والضحايا مثل التركيب العمري والنوعي ومداخيل الافراد والحالة الاجتماعية والسلوك الاجرامي ودوافع للجوء الى الإجرام وغير ذلك. ومن خلال ذلك يتبين لنا ان جغرافية الجريمة تحاول ان تقدم تفسيرا جغرافيا للسلوك الاجرامي وتحديد عوامل تركزه او توزعه المكانيين وترتبط بمجال جغرافية الاجرام امكانية التنبؤ المستقبلي بابعاد الجريمة والمناطق التي تتركز فيها.

اذا اردنا ان تعرف الجريمة وفقا لماهيتها بالدرجة الاساس فانه يمكن ان نقول ان الجريمة هي فعل غير مشروع يصدر عن ارادة جنائية يقرر له القانون عقوبة او تدبيرا إحترازيا (حسني، 1962،ص36). وهذا التعريف يتضمن العناصر الاساسية او الجوهرية للجريمة. وقبل الولوج في توضيح المعالم الاساسية لهذا التعريف وابراز عناصره الجوهرية، لابد ان نقول ان من الاهمية بمكان ان نبرز الدور الذي يؤديه مبدأ المشروعية الجنائية والذي يقضي بضرورة ان يحدد المشروع الفعل او السلوك الذي يعتبره جريمة وضرورة ان يقابله بالجزاء المناسب لها باعتبار ذلك رد الفعل الاجتماعي على الجريمة (الرازقي،2004،ص12-13).

فالعنصر الاول هو الجانب المادي الذي ينصرف الى السلوك الاجرامي واما العتصر الثاني فهو افتراض أن الجريمة هي فعل غير مشروع طبقا لقانون العقوبات او القوانين المكملة له وعدم المشروعية يجب ان يتحدد وفقا لقانون العقوبات والقوانين المكملة له، و ليس وفقاً لاي قانون اخر.

فيما ينصرف العنصر الثاني الى صدور فعل أو سلوك غير مشروع عن ارادة جنائية وينصرف العنصر الرابع الى العقوبة او التدبير الاحترازي الذي يضعه المشرع للجريمة (الرازقي، 2004،ص37-39). اما بالنسبة لجريمة القتل فانها تتمثل باعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته (حسني،بلاسنة،ص8). ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الاركان المشتركة لجريمة القتل. و لكن قبل ذلك يجب ان ننوه الى ان جريمة القتل لها صورتان، الاولى هي جريمة القتل العمد و الثانية هي جريمة القتل الخطأ. والتعريف المذكور يشمل كلتا الصورتين.

الصورة الاولى نصت عليها المادتان (405) و (406) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969). حيث نصت المادة (405) بان من قتل نفسا عمدا يعاقب بالسجن المؤبد او المؤقت. فيما اردفت المادة (406) من قانون العقوبات العراقي بفرض العقوبة. في فقرتين: الاولى تقضي بعقوبة الإعدام لمن قتل نفساً متعمداً في حالات عديدة. تشكل معظمها اقتران القتل باحد الظروف المشددة للعقوبة مثل سبق الاصرار والترصد او كون القتل واقعاً على موظف او مكلف بخدمة عامة اثناء تأدية وظيفته او خدمته او بسبب ذلك. في حين قضت الفقرة الثانية من المادة (406) بعقوبة الإعلام او السجن المؤبد في عدة حالات منها تمثيل الجاني بجثة المجنى عليه بعد موته وحالة ان يقصد الجاني قتل شخص واحد فأدى فعله الى قتل شخص فأكثر وهذه هي الحالات التي تتحدد فيها جريمة القتل العمد والتي ينوي الجاني فيها الفعل والنتيجة الجريمة معاً.

بالرجوع الى المادة (35) من قانون العقوبات العراقي يمكن ان نحدد ما هية القتل الخطأ. فهذه المادة تفيد بانه تكون الجريمة غير عمدية اذا وقعت النتيجة الاجرامية بسبب خطأ الفاعل سواء كان هذا الخطأ اهمالا او رعونة او عدم انتباه او عدم احتياط او عدم مراعاة القوانين والانظمة و الأوامر. وهذه الجريمة اي القتل الخطأ تشترك مع جريمة القتل العمد في محل الاعتداء وهو حياة الانسان وفي ماديات الجريمة (الحيدري،2011، ص385).

و يمكن ان تعرف جريمة القتل الخطأ بانها (جريمة القتل التي نشأت عن خطأ او عن غير عمد بان كانت الجريمة ناجمة عن اهمال او رعونة او عدم انتباه او عدم احتياط او عدم مراعاة القوانين و الانظمة و الاوامر)، حسب ما نصت عليه المادة (411) من قانون العقوبات العراقي. والخطأ هو في الحقيقة إخلال الجاني عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون و عدم حيلولته تبعا لذلك دون ان يفضي تصرفه الى حدوث النتيجة في حين كان ذلك في استطاعته و من واجبه) وهذا الخطأ يتخذ واحدة من هذه الصور الخمسة:

-1الإهمال وعدم الانتباه، وهما ينصرفان الى إغفال الاحتياط الذي يستلزم الحذر اذا كان من شأن إتخاذه ان يحول دون وقوع الوفاة.

-2الرعونة وتعني انعدام المهارة ونقص التدريب وسوء التقدير.

-3عدم الاحتياط وهو يعني عدم توقع الوفاة لان الجاني لم يتبصر بعواقب فعله.

-4عدم مراعاة القوانين والانظمة والاوامر، كقيادة السيارة باسرع من حدود السرعة المحددة قانوناً على الطرق (الحيدري،2011،ص387-390).

وهناك حالة اخرى تتميز عن القتل العمد والقتل الخطأ وتسمى بجريمة الضرب المفضي الى الموت التي نظمتها المادة (410) من قانون لعقوبات العراقي، بان يعتدي شخص على اخر بالضرب او الجرح او العنف او باعطاء مادة ضارة او بارتكاب اي فعل اخر مخالف للقانون ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه افضى الى الموت، ويعاقب بالسجن مدة لاتريد عن خمسة عشرة سنة، ويعاقب عليه بالسجن مدة لاتزيد على عشرين سنة اذا إقترن إرتكاب الجريمة مع سبق الاصرار او كان المجنى عليه من اصول الجاني او كان موظفا او مكلفا بخدمة عامة و وقع الاعتداء عليه اثناء تأدية وظيفته او خدمته او بسبب ذلك.

و هذه الجريمة تتميز بان الجاني قد قصد الفعل الاجرامي دون أن يقصد النتيجة الاجرامية و هي الوفاة .

المبحث الثاني: التطور الزمني لجرائم القتل في محافظة السليمانية و توزيعها الجغرافي للفترة(2015-2019)

لايمكن فصل انماط الجرائم كافة عن عنصر المكان وهو يعني ان كل مايحتويه المكان من جرائم تحدث فيه يصلح كمادة خصبة لدراسة علم الجغرافيا من منطلق ان هذا الأخير يرتبط بالمكان بابعاده المختلفة بصورةٍ وثيقة (الزبادي،2010، بدون صفحة). كما وان الجغرافيين ودارسي الجريمة يأخذون في الإعتبار البعد الزمني لبيانات الجريمة وذلك من أجل تحديد العوامل التي تؤثر في الجريمة إذ إن من شأن رسم بياني معين أن يؤدي إلى إكتشاف الكثير من التذبذب الزمني في الجرائم. لذلك فإن صلة الجريمة بالمكان والأنماط المكانية للجريمة ومسار تطورها خلال سنوات هذه الدراسة هو في الحقيقة انعكاس للتركيب الإجتماعي والتنظيم المكاني للسكان والنشاط الإقتصادي الذي يمارسونه. لذلك فإنه يؤكد الجغرافيون على ان دراسة التباين المكاني للجريمة من داخل المدن والتوزيع الجغرافي لها مرتبطة بمستوى الوحدات المكانية وبالمعلومات المتاحة داخل منطقة الدراسة (النجار،2012،ص44).

في انجاز هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على ماتوفر من احصائيات صدرت من حكومة اقليم كوردستان، وزارة العدل، رئاسة محكمة استئناف منطقة السليمانية و محكمة الأحوال الشخصية الكائنة في السليمانية للفترة (2015-2019)، وكذلك قسم الأحصاء في مديرية شرطة محافظة السليمانية، وقسم مكافحة الإجرام في مديرية شرطة السليمانية، ومكتب التحقيق في جرائم القتل في المديرية ذاتها ومديرية إحصاء محافظة السليمانية، تقدير اعداد سكان محافظة السليمانية، (2015 و 2019)، ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة في محافظة السليمانية. كما هو الحال في معظم البلدان فإنه ليست هناك احصائيات دقيقة تعبر عن واقع الظاهرة منطقة الدراسة وحجمها وطبيعتها، فقد اعتمدت الباحثة على ما تسنى من احصائيات لانها تعكس لنا صورة قريبة عن الظاهرة منطقة الدراسة وتمكننا من التعرف على ابعادها المختلفة. وبهذا فان الأحصائيات التي اعتمدتها الباحثة تمكننا من التعرف على حجم ابعاد الجرائم في المجتمع فيما يتعلق بالجرائم او المجموعات الإجرامية من حيث اتجاهها العام على مستوى الدولة او الوحدات الإدارية. ومن الجدول (1) والأشكال (1)،(2)،(3) وتحليلها يتبين لنا-:

-1ان عدد جرائم القتل في محافظة السليمانية قد اخذ اتجاها عاماً في الصعود والإرتفاع خلال فترة الدراسة من (91) جريمة قتل في عام (2015) الى (133) جريمة من النوع ذاته في عام (2019) لعدة اسباب منها اقتصادية وسياسية ونفسية واجتماعية و أمنية، وقد يكون للأسباب الأمنية تأثير على ارتفاع عدد تلك الجرائم حتى لوكانت تلك الأسباب تخص مناطق مجاورة لمنطقة الدراسة كظهور تنظيم الدولة الأسلامية في العراق والشام المعروف اختصاراً ب(داعش) وامتداد تأثيره وماقام به من ممارسات اجرامية الى داخل المحافظة التي تأثرت حتى بالجرائم التي دبرت من خارجها.

-2تذبذب عدد جرائم القتل في محافظة السليمانية بصورة عامة حيث لوحظ ارتفاع في عدد الجرائم في بعض السنوات وانخفاضها في سنوات اخرى. ولكن اكثر جرائم القتل كانت سنة (2019) سجلت (133) ويمكن تفسير ذلك بسبب الظروف السياسية غير المستقرة و الحرب ضد تنظيم داعش المذكور أعلاه، ولصعوبة الظروف الأقتصادية بالنظر الى الأزمة المالية وعدم صرف الرواتب و المستحقات المالية للموظفين في الأقليم.

جدول (1):- تطور حالات جريمة القتل في محافظة السليمانية حسب الوحدات الادارية للفترة-2015) 2019)

القضاء

الوحدات الإدارية 2015

	2016	2017	2018	2019	المجموع	النسبة (%)	
السليمانية	25	30	21	27	39	142	26
قرداغ	2	2	1	1	3	9	2
شاربازير	1	2	1	1	2	7	1
ماوەت	2	1	1	1	2	7	1
بينجوێن	3	2	2	2	3	12	2
شارەزوور	6	8	9	16	8	47	9
سيدصادق	11	14	10	11	15	61	11
دوكان	10	11	15	14	13	63	12
دربنديخان	2	2	2	2	3	11	2
جمجمال	29	34	37	38	45	183	34
المجموع	91	106	99	113	133	542	100

المصدر: من عمل الباحثة بالإعتماد على: 1-حكومة أقليم كوردستان-العراق، وزارة العدل، رئاسة محكمةأستئناف منطقة السليمانية، محكمة الأحوال الشخصية في السليمانية،بيانات غير منشورة (2015-2019). 2-مديرية شرطة محافظة السليمانية، ،إحصاء جرائم القتل في محافظة السليمانية، قسم الأحصاء، بيانات غير منشورة. 3- مديرية شرطة محافظة السليمانية، قسم مكافحة الأجرام و مكتب التحقيق في جرائم القتل، بيانات غير منشورة.

الشكل (1) :- تطور حالات جريمة القتل في محافظة السليمانية حسب الوحدات الادارية (الأقضية) للفترة(2015-2019)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(1)

الشكل (2) :- التطور الزمني لحالات جريمة القتل في محافظة السليمانية للفترة(2015-2019)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(1)

الشكل (3) :- الأهمية النسبية لجرائم القتل في محافظة السليمانية حسب الوحدات الادارية (الأقضية) للفترة-2015 2019)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(1)

-3وعلى المستوى قضاء السليمانية سجلت (25) جريمة قتل سنة (2015) ثم ازداد هذا العدد الى(39) جريمة قتل اي بنسبة (29.3%) سنة (2019) ويمكن رد أسباب هذا الإزدياد الى زيادة عدد سكانها الحاصلة لتوافد اعداد كبيرة من النازحين هرباً من ممارسات تنظيم داعش الإرهابي حيث انطوت تلك ممارسات على اساليب اجرامية و تمت بدوافع طائفية ودينية تسببت في نزوح اعداد كبيرة من السكان من موطنهم الأصلي الى داخل حدود محافظة السليمانية. كما ان الإنفتاح الأقتصادي ومارافقه من استقرار وازدهار اقتصادي نسبي ادى الى لجوء اعداد كبيرة نسبياً من السكان من المعنيين بالتجارة و الأقتصاد الى داخل حدود هذه المحافظة ليساهموا بذلك في رفع اعداد السكان فيها.

-4حالات جرائم القتل سجلت في جمجمال عام (2019) وقد بلغت (45) بنسبة (34%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببقية الأقضية و يرجع هذا ارتفاع الى ان قضاء جمجمال تتميز بإرتفاع عددسكانها من عدة قوميات ويتميز مجتمعه بالأنغلاق وبتقاليدها الخاصة بها والمتوارثة من الأجداد فيما يتعلق بمسألة الثأر والأنتقام. كما انه يغلب في القضاء المذكور شيوع ظاهرة امتلاك الأسلحة غير المرخصة في ايدي عامة الناس وهو مايشكل خطراً كبيراً في المجتمعات العشائرية التي تتميز بتمجيدها لوسائل القسوة و العنف و التباهي بها، وهذه كلها عوامل تدفع مجالات القتل نحو ألإزدياد والأرتفاع لانها تشكل اسبابا تمهد لارتكاب جرائم القتل .

-5أقل عدد من الجرائم سجل في قضاء شاربازير عامي (2015 و2019)، بنسبة (1%)لكل منهما. وهو امر يتناغم مع قلة عدد الجرائم التي ترتكب في قضاء المذكورة بالاضافة الى ما يتسم بها سكانها من روح التسامح وقيم الفضيلة التي تقف بوجه إرتكاب جرائم القتل لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار عدم غلبة القبم العشائرية المتطرفة التي تبعث على ارتكاب القتل وتمجدها و تتباهى به. وكل ذلك هو امور يحد من نسبة ارتكاب جرائم القتل والإقدام عليها .

المبحث الثالث: التوزيع المكاني لجرائم القتل في محافظة السليمانية عامي (2015 و 2019)-:

استقر المختصون من العلماء على ان معدل الجريمة يتأثر بالمكان ودرجة الكثافة السكانية فيه وطبيعته الريفية او الحضرية و وجود السهول والأودية والمرتفعات فيه، وذلك يتعكس على السلوك الاجرامي للفرد (ربيع،1991،ص248). كما ان بعض المؤشرات من شانها ان تساعدفي فهم افضل لنتائج العلاقة بين الجريمة كظاهرة والمكانية كاحد المتغيرات مثل توزيع معدلات الجريمة في قلب المدن وداخلها او على اطرافها، وتوزيع معدلات الفقر والثروة، والكثافة السكانية المرتفعة او منخفضة ونوع الاسكان. كذلك فان من كشف توزيع الجريمة وعلاقته بالاقليم الجغرافي والذي يساعد على اجراء فحص معمق ودقيق لمسرح الجريمة بالاعتماد على مستوى معيشة السكان وخصائصهم الشعبية والاجتماعية والاقتصادية وماقد يعانون منه من مشاكل اقتصادية. يضاف الى ذلك ان هناك عناصر تساهم في اجراء تحليل افضل لمسرح الجريمة مثل خارطة المدن وشبكة شوارعها ومادة بناء مساكنها ونمط البناء الشعبي المشيد من طابق واحد ووجود منافذه متعددة او وقوعه في اطراف للمدينة يكون عرضة للجريمة اكثر من غيرها من الاماكن الاخرى. لان وجود شبكة شوارع و طرق و تلاصق مبانيها، لاسيما اذا كانت المباني بمستوى واحد من الإرتفاع مع وجود المنافذ، كل ذلك يسهل عملية هروب المجرمين وربما افلاتهم من العقاب. وهو مايؤثر بصورة كبيرة على مدى فعالية اليات مكافحة الجريمة بصورة عامة. فمسرح الجريمة باعتباره مكانا لارتكاب الجريمة، يتأثر بالقيم والعادات والانشطة التي تعبر عن مؤثرات طبيعية وجغرافية وديموغرافية واجتماعية واقتصادية وحضارية (حمادي ومخلوف، 2022، ص183). وتشير بيانات التوزيع الجغرافي لجريمة القتل في محافظة السليمانية الى اختلاف معدل الجريمة لكل (100000) نسمة حسب الاقضية ينظر الجدول (2) و يستنتج منه-:

-1إرتفاع معدل جرائم القتل في محافظة السليمانية من (6.4) الى(8.4) بين عامي(2015 و2019) ترجع اسباب ذلك الى زيادة اعداد السكان التي تؤدي الى ارتفاع جرائم القتل بين النازحين وعموم السكان. كما ان زيادة السكان تؤدي الى زيادة الاحتكاك بين الناس وازدياد الخلافات وتعارض مصالحهم لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية و بالتالي تؤدي الى زيادة حالات ارتكاب جريمة القتل.

-2كما انه يلاحظ ارتفاع معدل جرائم القتل في سائر اقضية المحافظة بيين عامي (2015) و (2019) لنفس السبب الذي سبق ان اوردناه في النقطة السايقة اعلاه.

-3اما بالنسبة لقضائي ماوه ت وجمجمال فقد اختلف الوضع فيهما وتميز بتدني مستويات جريمة القتل فيهما بصورة عامة مقارنة مع ما هو عليه الحال في الأقضية الاخرى التابعة لمحافظة السليمانية في عامي (2015 و 2019) اذ بلغ عدد جرائم القتل في قضاء ماوةت (21.6) حالة في عام (2015) و (19.4) حالة في العام (2019) لكل (100) الف من السكان. وهذا يعني انخفاض معدل عدد جرائم القتل في القضاء المذكور، و هومايمكن ان يعزى الى صغر مساحة القضاء و قلة عدد قاطنيه من السكان. ولكن يبقى معدل ارتكاب جرائم القتل فيه عاليا لكنه انخفض في السنة الاخيرة.(2019)

اما بالنسبة لقضاء جمجمال فهو يتميز بأمرين اولهما، أنه ازداد عدد سكانها وتزامن ذلك مع ازدياد اعداد حالات القتل فيه وثانيهما هو انخفاض معدل جرائم القتل المرتكبة فيه ففي عام (2015) كان هذا المعدل هو (26) جريمة لكل (100) الف نسمة من السكان فيما وصل هذا المعدل الى (23.9) جريمة لكل (100) الف نسمة من السكان في العام.(2019)

جدول(2):- معدل الجرائم القتل بالنسبة للسكان في محافظة السليمانية حسب الأقضية عامي (2015 و 2019)

الوحدات الادارية/الأقضية	2015			2019		
	عدد الجرائم	عدد السكان	معدل الجريمة*	عدد الجرائم	عدد السكان	معدل الجريمة
السليمانية	25	880178	2.8	39	983915	3.9
قرداغ	2	10955	18.3	3	12247	24.5
شاربازير	1	21065	4.7	2	23548	8.5
ماوه ت	2	9236	21.6	2	10324	19.4

بینجوێن	3	45675	6.5	3	51058	5.9	
شاره زوور	6	69341	8.6	8	77513	10.3	
سیدصادق	11	86258	15.5	15	96425	15.6	
دوکان	10	72679	16	13	81241	16	
دربندیخان	2	49905	5.4	3	55788	5.5	
جمجمال	29	168329	26	45	188168	23.9	
المجموع	91	1413621	6.4	133	1580227	8.4	

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على: 1- نفس مصدر الجدول(1). 2-حكومة أقليم كوردستان-العراق، مديرية إحصاء محافظة السليمانية، تقدير اعداد السكان و المساحة في محافظة السليمانية، (2015 و 2019)، بيانات غير منشورة.

*يستخرج هذا المعدل حسب المعادلة: معدل الجريمة = عدد الجرائم/ عدد السكان * 100000 ينظر: (الزيادي، 2015،ص126).

الشكل (4):- معدل الجرائم القتل بالنسبة للسكان في محافظة السليمانية حسب الأقضية عامي (2015 و 2019)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(2)

-4سجل اعلى معدل لجريمة القتل عام (2019) فقد كان المعدل المذكور في قضاء قرداغ هو (24.5) جريمة قتل لكل(100) ألف نسمة.والسبب في ذلك يرجع الى قلة عدد سكانها وصغر مساحتها بالإضافة إلى عدم شيوع القيم العشائرية التي تمجد العنف والقسوة وتروج لهما .

-5وبعد قضاء قرداغ يأتي قضاء جمجمال في المرتبة الثانية في عام (2019) حيث بلغ معدل جرائم القتل فيه (23.9) جريمة قتل لكل (100) الف نسمة وذلك بسبب كثرة عدد السكان وكبر مساحته وغلبة الطابع العشائري والطبيعة الريفية للقضاء. وكما هو معلوم فانه المجتمعات الريفية تسودها مسألة التأثر بين العشائر والقتل إتقاءاً للعار (غسل العار)، بصورة عامة والمشاجرة هي ما يعني زيادة التي تنعكس على زيادة معدلات جريمة القتل في تلك المنطقة. ولكن ينبغي ان لايفسر هذا الكلام بانه يعني ازدياد معدلات الجريمة في كل منطقة تتسم بالطابع الريفي او العشائري بل ان تلك الزيادة مرهونة بمدى غلبة وشيوع القيم العشائرية السلبية والعنيفة والتي تستبيح القتل لبواعث واسباب عشائرية او ريفية. ويصدق هذا الحكم على كل الفئات العمرية سواء كانت صغار السن ام كبار السن.

-6وبعد قضاء جمجمال يأتي كل من اقضية (ماوه ت، دوكان، سيدصادق، شاره زوور) وتتميز بأعلى معدلات جريمة القتل فبها (19.4،16،15.5،10.3)جريمة قتل لكل (100) الف نسمة من السكان لتلك الاقضية على التوالي.

-7فيما نجد ان ادنى معدل لجريمة القتل عامي (2015) و (2019) في قضاء السليمانية بمعدلات (2.8) و (2.9) جريمة القتل لكل (100) الف نسمة من السكان على التوالي، وذلك لكونها مركزا للمحافظة وما تشهده من تحسن للوضع اللأمني

والاستعانة بالوسائل التكنلوجية وصرامة كاميرات المراقبة الأمنية والمرورية، وتواجد الدوريات الأمنية بصورة مستمرة في المدن الرئيسية. يضاف الى ذلك ان التحديات الأمنية قد ادت الى نشوء و تبلور الحس الأمني لدى المواطن واستعداده لمساعدة الأجهزة المكلفة بفرض القانون. وهو ما ساعدت في تقليل معدلات جريمة القتل.

المبحث الرابع: واقع جريمة القتل في محافظة السليمانية حسب التركيب العمري و النوعي لسنة(2019)

يعد التركيب السكاني احد اهم المؤشرات، لبيان مدى تركز الظاهرة وتأثيرها، ومعرفة الفئة التي تنتشر فيها جرائم القتل من الناحية النوعية والعمرية وكما يأتي-:

أولاً:- واقع جرائم القتل حسب التركيب العمري في محافظة السليمانية لسنة-:(2019)

ينصرف تعبير (التركيب العمري) الى حساب الفئة العمرية، كما انه يؤثر على النمو السكاني ونسبة الولادات والوفيات ومسألة الهجرة بالاضافة الى الظروف الاجتماعية والاقتصادية (السعدي، 2002،ص738). وتحظى دراسة التركيب العمري للسكان باهمية كبيرة خاصة للدراسات الاجتماعية والاقتصادية و السبب في ذلك هو انه يوضح الخصائص الديموغرافية وتحدد الفئات المنتجة و غير المنتجة من السكان وبالتالي تحديد درجة الاعالة في المجتمع (اليسارى،2022،ص51).

لاينكر ان معدل الجريمة الخام يمنحنا صورة جيدة عن توزيع الجرائم لكنه لايعطينا المفهوم الحقيقي لمعدل الجريمة، لان هذه المعدلات يجب الا تكون مرتبطة بالمجموع الكلي للسكان، اذ ان هناك العديد من العوامل التي تؤدي دورا كبيرا في تغير الجريمة، و عند محاولة الوصول الى معدلات اكثر دقة فان الامر يستدعي او يتطلب الوقوف على عدد جرائم القتل الى الفئات العمرية المختلفة للسكان. وان الدراسات التي يتم اجراءها لتحديد تأثر الظاهرة الاجرامية بالفئة العمرية ومنهم ريكليس في دراسة كانت قد اجراها عن المجرمين من كبار السن استنتج فيها ان غالبيتهم يتورطون في جرائم معينة كالغش والقمار و القتل. اما صغار السن فيقومون بجرائم سرقة السيارات والسطو على المنازل. وفي بعض الاقطار العربية اجريت دراسات توصلت الى ان نسبته تعاطي المخدرات بلغت (52%) في الفئات العمرية بين (16-18) سنة. وهذا يعني ان علاقة التورط بالجريمة مع التقدم في السن هي علاقة عكسية، فكلما زاد التقدم في السن قلت احتمالات التورط في الجريمة (الجنابي، و محمد، بدون صفحة و سنة). وبيين الجدول (3) توزيع حالات جرائم القتل حسب الفئات العمرية في محافظة السليمانية و منه يتضح مايلي-:

-1ان اعلى حالات الجريمة على مستوى محافظة السليمانية هي للفئة العمرية (20-24) سنة عام (2019)، حيث وصلت الى (32) جريمة قتل اي ما نسبته (24.1%) من اجمالي جرائم القتل في محافظة السليمانية. ويمكن ان يعزى سبب ذلك الى شيوع ظاهرة حمل السلاح غير المرخص او اساءة استعمال السلاح بصورة عامة، حيث ان حملها يشكل بحد ذاته جريمة معينة من جرائم الخطورة. كما وان شيوع ظاهرة الخلافات والخصومات لاسيما على المستوى الشعبي يشكل سبباً اخر في كون حصيلة تلك الجرائم مرتفعة نسبياً.

جدول (3):- تطورحالات جرائم القتل في محافظة السليمانية (الاقضية) حسب التركيب العمري لعام(2019)

الأقضية	الفئة العمرية

	0-4	5-9	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65+	المجموع
السليمانية	0	0	1	1	2	1	10	3	4	5	7	2	1	2	39
قرداغ	0	0	0	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
شاربازير	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2
ماوەت	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2
بينجوين	0	0	0	0	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	3
شارەزوور	0	0	0	0	2	2	1	0	1	0	0	0	1	1	8
سيدصادق	0	0	0	2	0	6	2	2	1	0	1	0	0	0	15
دوكان	0	0	2	0	4	3	3	1	0	0	0	0	0	0	13
دربندخان	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	3
جمجمال	2	1	0	1	12	9	7	8	2	1	0	1	1	0	45
المجموع	3	1	5	3	32	19	23	14	6	7	7	4	2	2	133

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على: نفس مصدر الجدول.(1)

-2في الفئة العمرية (30-34) سنة سجلت (23) جريمة قتل اي بنسبة (17.3%) من اجمالي جرائم القتل في محافظة السليمانية. والبواعث التي دفعت الى هذه النسبة من الجرائم هي غياب القانون بمعناه الرسمي والمؤسساتي وحلول العادات

والتقاليد الاجتماعية محل القانون وهي بطبيعتها لا ترقى الى مستوى القانون من حيث فاعليتها و صرامتها. وينجم عن ذلك افلات المجرمين من العقاب وعدم احقاق مقتضيات العدالة الجنائية بحقهم.

-3في قضاء المركز في محافظة السليمانية حصلت اكبر حالات جريمة القتل وكانت في الفئة العمرية (30-34) سنة وصلت الى (10) حالات اي نسبة (43.5%) من مجموع المحافظة لتلك الفئة و (25.64%) من مجموع حالات القضاء. ويعزى سبب ذلك الى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق التي ارتكبت فيها تلك الجرائم و خصوصا مدينة السليمانية ان تلك المناطق معمورة ومأهولة بالسكان من ذوي الدخل المحدود. يضاف الى ذلك توافد اعداد كبيرة من النازحين الى المحافظة والذين كانت مسألة اندماجهم في المجتمعات المحلية محفوفة بالصعوبات والعراقيل والمشاكل وهو امر نجم عنه فقدان طابع التوافق الاجتماعي للسكان.

-4اما في قضاء جمجمال فان اغلب حالات ارتكاب جريمة القتل تنسب الى الفئة العمرية (20-24) سنة حيث بلغت (12) حالة شكلت بنسبة (37.5%) من مجموع حالات القتل في المحافظة لتلك الفئة و يعود السبب في ذلك الى غلبة الطابع الريفي و العشائري على سكان القضاء. وتمجيدهم وتمسكهم بالقيم والعادات العشائرية ومن بينها الثأر والانتقام وهو ما ينعكس على زيادة معدلات جريمة القتل، ولكن هذا لايعني وجود علاقة طردية بين الطبيعة الريفية للسكان وازدياد نسبة جرائم القتل .

-5ادنى مستويات حالات جريمة القتل سجلت في قضائي (شاربازير، ماوه ت) ضمن الفئة العمرية (20-24) سنة وهي حالتا قتل تتوزعان سكان بألتساوي على القضائين بنسبة (3.1%) من مجموع سكان المحافظة لتلك الفئة. ويعود سبب تدني مستويات الجريمة في القضائين المذكورين الى ان عدد سكانهما قليل نسبياً بالإضافة الى عدم شيوع وغلبة القيم العشائرية التي تحرض على القسوة و الثأر وعدم شيوع الاعتبارات المتعلقة بتكوينات العشائرية والقبيلية في القضائين المذكورين، وكل هذا الامور تساهم في رسم صورة ايجابية عن القضائين المذكورين فيما يتعلق بجريمة القتل فيهما.

ثانياً / واقع جريمة القتل في محافظة السليمانية حسب التركيب النوعي لعام-: (2019)

التركيب النوعي لمرتكبي جرائم القتل، ونعني به توزيع الجرائم الواقعة بحسب الجنس الى ذكور و اناث. ويجمع الباحثون وفق نتائج الاحصاءات الجنائية على اختلاف الاناث عن الذكور في الوسيلة المتبعة في ارتكاب الجرائم وكم اي مقدار تلك الجرائم ونوعها، ومرد ذلك الى الفروق والاختلافات الجوهرية التي تفصل بين الجنسين من النواحي البيولوجية والنفسية ومدى الاستجابة للتأثر بعوامل البيئة والدور الاجتماعي لكل منهما. وفي هذا السياق يرى علماء الاجتماع ان كثرة عدد الجرائم التي يرتكبها الرجال مقارنة مع العدد الاقل الذي تقدم عليه النساء من الجرائم يعود الى دور المراة في الحياة الاجتماعية، وتخصيصها معظم اوقاتها لرعاية الاولاد و الاسرة (كليوي، و البركي، 2016، ص579). وبحسب البيانات المتاحة حاولت الباحثة تقدير نسبة الجرائم والزيادة التي حصلت فيها خلال تلك الفترة بحسب التركيب النوعي و الفئات العمرية كما هو مبين في الجدول (4) و الشكل (5) و الخارطة (2) و منها نلاحظ-:

-1على مستوى محافظة السليمانية نجد ان اعلى الحالات ترتبط بذكور بواقع (113) جريمة بنسبة (85%) في مقابل (20) جريمة للاناث بنسبة (15%) وتفسير ذلك هو ان الذكور هم الاكثر تورطاً في الخصومات والمشاجرات التي عادةً ما يقترن به استعمال الاسلحة النارية والألات الجارحة التي تسهل ارتكاب جرائم القتل.

-2ان اعلى الحالات سجلت في الفئة العمرية (20-24) سنة وتخص الذكور بواقع (28) حالة وهذه الفئة العمرية تتميز بالتهور و الطيش والتسرع وانفعالات المراهقة، فيما سجلت ادنى الحالات في الفئة العمرية (5-9) سنة وهي حالات نادرة وغالباً ما تندرج تحت مسمى القتل الخطأ.

-3يتميز قضاء جمجمال بأنه يضم اعلى نسبة للذكور اذ بلغت (41) جريمة قتل بنسبة (36.3) كما و ان الأناث هن الاخريات سجلن نسبةً تفوق بقية الاقضية اذ بلغت (4) جريمة قتل اي بنسبة (20%). وقد سبقت الأشارة الى اسباب هذا الإرتفاع في حالات القتل في القضاء المذكور في الصفحات السابقة.

-4اما قضاء السليمانية فقد جاء بالمرتبة الثانية بعد قضاء جمجمال من حيث ارتفاع جرائم القتل، حيث سجل الذكور (29) جريمة قتل اي، بنسبة (25.7%) في حين ان الاناث سجلن (10) جريمة قتل اي بنسبة (50%)، بسبب ارتفاع مقدار الكثافة السكانية في قضاء المركز. كما ان مدينة السليمانية مركز محافظة السليمانية يتمتع بثقل مؤسساتي واداري و خدماتي، اضافة الى انه يشكل بؤرة للجذب وكل ذلك يؤدي الى حصول جرائم القتل فيها بصورة كبيرة و بمستويات عالية، كما ان توافد اعداد كبيرة من السكان من خارج القضاء الى داخله تزامن مع هجرة سكان القضاء الأصليين الى الخارج و شيوع القيم العشائرية والريفية والتي تحض على ارتكاب جرائم القتل. اضافة الى ضعف اليات تطبيق القانون وتنفيذه على الارض الواقع.

-5سجل قضاء (شاربازير و ماوه ت) اقل عدد من جرائم القتل وهو حالتي قتل للذكور، ويرجع سبب ذلك الى قلة السكان بالاضافة الى ان مرتكبي جريمة القتل يكونون منبوذين من قبل المجتمع و الأوساط الإجتماعية في القضائين المذكورين.

جدول(4) تطورحالات جرائم القتل في محافظة السليمانية (الاقضية) حسب التركيب العمري و النوعي(2019)

الأقضية	0-4	5-9	10-14	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65+
					المجموع									
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث		
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث		
	ذكور	اناث	ذكور	اناث										
السليمانية	0	0	0	0	0	1	1	0	2	0	1	0		
	7	3	2	1	4	0	3	2	4	3	1	1		
	1	0	2	0	29	10	39							

قرداغ	0	0	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	0	2	1	3						
شاربازیر	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	0	2	0	2						
ماوەت	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	0	2	0	2						
بینجوین	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	1
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	0	2	1	3						
شارەزوور	0	0	0	0	0	0	0	2	0	2	0	1
	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1
	0	1	0	0	8	0	8					
سیدصادق	0	0	0	0	0	2	0	6	0	0	0	1
	1	2	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0
	0	0	0	1	0	14	1	15				
دوکان	0	0	0	0	2	0	0	0	4	0	2	1
	2	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	0	0	10	3	13					
دربندخان	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	1	0	3	0	3					
جمجمال	2	0	1	0	0	0	1	3	9	0	9	0
	7	0	7	1	2	0	1	0	0	0	1	0
	0	0	1	0	41	4	45					

المجموع 3	0	1	0	4	1	5	0	28	4	17	3	
18	4	12	2	6	0	5	2	4	3	3	1	
2	0	5	0	113	20	133						

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على:- 1- نفس مصدر الجدول .(1).

-2حكومة إقليم كوردستان، مديرية مكافحة العنف ضد المرأة و الأسرة في محافظة السليمانية بيانات غير منشورة.(2019)

الشكل (5):- التركيب العمري والنوعي لحالات الجريمة في محافظة السليمانية(2019)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول (4)الخارطة (2): التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظة السليمانية حسب التركيب العمري و النوعي (2019)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(4)

المبحث الخامس:- الحجم السكاني و جرائم القتل

ان كل المسائل المتعلقة بالجريمة مثل انماطها وحجمها ترتبط بتوزيع السكان والتركيب السكاني والاجتماعي والتنظيم الحضري و طبيعة وممارسة الانشطة الاقتصادية وغيرها ذلك ان الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني والنمو الحضري تؤثران بصورة واضحة في توزيع الجرائم من الناحيتين الكمية والنوعية في المدن والمراكز الحضرية الكبيرة منها والصغيرة. شهدت محافظة السليمانية ارتفاعاً في عدد السكان حيث بلغ عددهم (1237828) الف نسمة عام (2015)، مرتفعا الى (1580227) نسمة عام (2019) وهذا يعني ان عدد السكان في زيادة مستمرة و يسجل سكان محافظة السليمانية معدلات نمو سكاني حيث يتراوح (6.3%) في الفترة (2015-2019)، ويفسر هذا الارتفاع في معدلات النمو السكاني بارتفاع معدلات المواليد والانخفاض الملحوظ في معدلات الوفيات. لقد برهنت الدراسات التي اجريت وجود علاقة قوية بين عدد السكان من جهة وعدد الجرائم المرتكبة من جهة اخرى وقد اثبت التحليل الاحصائي لمعامل إرتباط (بيرسون) ان هناك علاقة ارتباط طردية قوية جداً بين الحجم السكاني و جريمة القتل بلغت (0.697)في المحافظة لعام (2019)، وهذا دليل واضح على وجود علاقة طردية قوية بين الكثافة السكانية و جرائم القتل المرتكبة. وقد يكون ذلك مرده الى زيادة الاحتكاك البشري في مساحات صغيرة تؤدي الى نشوء الصراعات والنزاعات التي تنتهي بارتكاب الجرائم بانواعها من قتل وغيره. ومن اجل توضيح بخصوص اعداد جرائم القتل لكل (100) الف نسمة من سكان محافظة السليمانية في ثلاث مستويات، انظر الجدول (5) و الخارطة-:(3)

جدول (5): معدل جرائم القتل حسب المساحة الكلية لأقضية محافظة السليمانية(2019)

الأقضية	عدد السكان/ نسمة	المساحة/كم2	الكثافة الكلية/المساحة	عدد الجرائم	جريمة/ مساحة /كم2	الترتيب	معدل الجريمة/ /(100000)شخص
السليمانية	983915	1407	699.29 39	1	0.0277	3.9	

قرداغ	12247	717	17.08	3	0.0041	8	24.5
شاربازیر	23548	1220	19.30	2	0.0016	10	8.5
ماوەت	10324	463	22.29	2	0.0043	7	19.4
بینجوین	51058	1135	44.98	3	0.0026	9	5.9
شارەزوور	77513	331	234.17	8	0.0241	2	10.3
سیدصادق	96425	696	99.50	15	0.0215	3	15.6
دوکان	81241	1782	45.58	13	0.0072	5	16
دربندیخان	55788	567	98.39	3	0.0052	6	5.4
جمجمال	188168	3420	55.01	45	0.0131	4	23.9

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على: 1- نفس مصدر الجدول.(2)

-1المستوى المرتفع: ويمثل هذا المستوى الوحدات الادارية التي يكون معدل جرائم القتل فيها (اكثر من 20) جريمة قتل لكل (100) الف نسمة وتمثل بقضائي (قرداغ و جمجمال) اذ بلغت معدلات جرائم القتل فيهما (24.5, 23.9) جريمة قتل لكل (100) الف نسمة من السكان على التوالي، ويكمن تفسير السبب الرئيسي لارتفاع جرائم القتل ضمن هذا المستوى في ارتفاع الحجم السكاني فيهما .

-2المستوى المتوسط: ويمثل هذا المستوى الوحدات الادارية التي يكون معدل جرائم القتل فيها بين (10-20) جريمة قتل لكل (100) الف نسمة من السكان وتندرج تحت هذا المستوى اربع اقضية وهي (شارةزوور، سيدصادق، دوكان، ماوت) اذ بلغت معدلات جرائم القتل فيها (10.3, 14.6, 16, 19.4) (جريمة قتل لكل (100) الف نسمة من سكان الأقضية المذكورة على التوالي .

-3 المستوى المنخفض: ويمثل هذا المستوى الوحدات الادارية التي يكون معدل جرائم القتل فيها اقل من(10) جريمة قتل لكل (100) الف نسمة من السكان، و ينضوي تحت هذا المستوى اربع وحدات ادارية هي (السليمانية، دربندیخان، ثێنجوێن، شارياذێر) اذ بلغت معدلات جرائم القتل فيها 3.9, 5.4, 5.9, 8.5)) للوحدات الادارية المذكورة على التوالي. ويعود سبب انخفاض معدلات جرائم القتل في هذه المناطق الى سيادة العادات والتقاليد والاعراف العشائرية الفاضلة والايجابية بين السكانها ونبذ ارتكاب جرائم القتل و التي لعبت دوراً مهماً جعل متوسط نسبة الجرائم منخفضاً.

الخارطة (3): معدل جرائم القتل لكل (100) الف نسمة من السكان في محافظة السليمانية(2019)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(5)

-4اما من حيث العلاقة بين حجم القضاء وعدد الجرائم، فيمكن القول ان جغرافية الجريمة استفادت كثيراً من تحليلات جغرافية الحضر حيث ترتبط ببعض النظريات والقوانين مثل قانون المدينة الاولى لجيفرسون و قاعدة المرتبة و الحجم، وهل

من الضروري ان تزيد معدلات الجريمة بزيادة حجم المدينة كونها الاولى في الترتيب الحضري. وقد تباينت الاراء حول هذة العلاقة فيما يخص العلاقة بين حجم المدينة و الجريمة، مابين علاقة طردية او علاقة عكسية ومن اجل الوصول الى ترتيب مفيد يظهر العلاقة بينهما قام الباحثون بالربط بين عددالجرائم في كل محافظة والمساحة الكلية للوقوف على عدد الجرائم في الكيلومتر المربع الواحد (شقفة، 2012،ص595). وتعتمد معظم الدول نسبة الجريمة الى كل (100) الف نسمة من السكان كمؤشر اساس لتوضيح اعداد الجرائم، كما في الجدول (5) حيث يتضح منهما:

-1جاء ترتيب الاقضية العشرة كالتالي (السليمانية، شاره زوور، سةيدصادق، جمجمال، دوكان، دربنديخان، ماوه ت، قرداغ، شاربازير)

-2كان اعلى معدل لجريمة القتل في مركز قضاء السليمانية وادناه في مركز قضاء شاربازير.

-3هناك تقارب واضح لمتوسط عدد الجرائم بين قضائي سيدصادق و شاره زوور (0.0241, 0.0215) على التوالي، ذلك على الرغم من ان الأول يمثل اكثر من ضعفي مساحة الثاني.

-4اما بالنسبة للعلاقة بينهما على مستوى المساحات المأهولة بالسكان فقد تبين ان هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم الاقضية و عدد الجرائم وخاصة في محافظة السليمانية حيث يعتبر مدينة السليمانية مركزاً للمحافظة والذي تتواجد فيها المؤسسات الحكومية، كما تتركز فيه العوائل الممتدة مما ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة.

المبحث السادس: اسباب جرائم القتل في محافظة السليمانية

ان الاسباب التي تقف وراء إرتكاب جرائم القتل عديدة لاحصر لها اذ انها تتعدد و تتنوع ولكن بصورة عامة لا تخرج عن هذه الاسباب والتي سجلت في محاكم محافظة السليمانية حسب الجدول (6) و الشكل (6) ومنهما نلاحظ:

-1اسباب الإجتماعية: وهذه الاسباب تنصرف الى الظروف التي تحيط بشخص معين نتيجة تفاعله مع محيطه الاجتماعي وتجعله يتميز عن غيره وهي تقتصر على مجموعة معينة من الناس يرتبط بهم ويخالطهم بصورة وثيقة سواء كانوا أفراد أسرته ام مجتمعه ام مدرسته ام زملائه و صحبته الذين إختارهم.

ان قتل النساء في كوردستان العراق لاتزال، على الرغم من التطورات الكثيرة التي شهدها ميدان حقوق المرأة والدفاع عن مضامينها، لاتزال تمثل ظاهرة خطيرة وموجودة. ولاشك ان القتيلات من النساء بدواعي الشرف او حماية شرف الاسرة والعائلة او ما يسمى بـ (غسل العار) يشكلن الصورة الابرز، اذ يتم قتل اعداد ملحوظة من النساء على يد الرجال بداعي ارتكابهن افعالاً تعتبر مشينة من منظور العادات و التقاليد المتزمتة التي تحرم التقارب بين الجنسين او إنشاء علاقات غرامية او جنسية بينهما، باستثناء نظام الزواج باعتباره الصيغة الوحيدة المشروعة للعلاقات الجنسية بين الرجل و المرأة. كما ان قتل المرأة قد يتم لاسباب بعيدة عن المسائل الجنسية، كما حصل في قتل بعض النسوة لأسباب تتعلق بتغيير ديانتهن اومذهبهن. وتندرج ضمن سياق المحرمات الاجتماعية ايضا حالة هروب الفتاة مع عشيقها لا سيما عند معارضة اهل الفتاة لزواجها من رجل معين، بمالها من تداعيات اجتماعية تصل الى مستوى قتل الفتاة او عشقها اوكليهما.وهذه الأسباب تتركز في هذه الأقضية (شاره زوور، سيدصادق،دوكان) بنسبة (37.5%،33.3%، 7.7%) لكل منها على التوالي .

-2التطور التكنولوجي: ادى استعمال الوسائل التكنولوجية والاتصالات خصوصاً استعمال الانترنيت واجهزة الهاتف النقال الى نتائج معينة، فمن جهة ادى الى سرعة تداول المعلومات بكافة اشكالها، وتقريب المسافات شاسعة البون، لكنه من جهة أخرى أدى الى نتائج سلبية تمثلت في تسهيل ارتكاب الجرائم لاسيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع ما يصاحب ذلك من إنتهاك مقومات الخصوصية الشخصية والحياة الخاصة. ومايزيد من خطورة وسائل التواصل والتكنولوجيا هو انها تتجاوز الحدود الدولية ويتم التحكم بمحتواها من شبكات خارجية ممايجعل السيطرة عليها أمراً عسيراً وصعباً. وبالنتيجة نشأ مفهوم جديد ومعاصر للإجرام يتمثل بالجريمة الألكترونية او الجريمة المعلوماتية التي من أشكالها جرائم الخيانة الزوجية عبر وسائل التواصل وأجهزة الإتصالات والتي قد تقترن او تنتهي بجرائم قتل معينة, لذلك فقد صدر في إقليم كوردستان (قانون منع إساءة إستعمال أجهزة الإتصالات رقم (6) لسنة 2008) (منشور في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان) العدد (87) بتاريخ (2008/6/17). وهذا العامل يتركز فقط في اقضية (السليمانية، جمجمال) بنسبة (10.3%،2.2%) لكل منها على التوالي.

-3أسباب عائلية : ان الأسرة هي الوسط الإجتماعي الذي فيه ينشأ الفرد ويكتسب مقوماته الذاتية، هذه الوحدة الإجتماعية تتميز بالتماسك بين أعضائها ووحدة المصالح و الأهداف والتربية والتنشئة وبالتالي فإن تماسك الأسرة من شأنه أن يؤهل الفرد ويعده للتحلي بالقيم والفضائل وعلى العكس من ذلك، فان من شأن التفكك الأسري ان ينشئ فردا قلقا مضطربا، ضعيف الشخصية ومقدما على إرتكاب الجريمة بشتى صورها ومن بينها القتل (عبدالله، 2011، ص142). وهذا العامل ينحصر في اقضية (السليمانية، قرداغ، ماوه ت، بينجوين، سيدصادق، دربنديخان، جمجمال) بنسبة (15.4%، 66.7%، 50%، 66.7%، 6.7%، 66.7%، 27%) لكل منها على التوالي.

أسباب جرائم القتل	السليمانية (%)		قرداغ (%)		شاربازير (%)		ماوهت (%)		بينجوين (%)	
	شارهزوور (%)	سيدصادق		دوكان (%)		دربنديخان		جمجمال (%)		
أسباب الإجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
	37.5	5	33.3	1	7.7	0	0	15.5		
التطور التكنولوجي	4	10.3	0	0	0	0	0	0	0	0
	0	0	0	0	0	0	0	2.2		
أسباب عائلية	6	15.4	2	66.7	0	0	2	50	66.7	0
	0	1	6.7	3	23.1	2	66.7	27		
اسباب الاقتصادية	18	46.2	1	33.3	1	50	1	50	33.3	1
	12.5	4	26.7	3	23.1	1	33.3	20		
حوادث السيارات	8	20.5	0	0	0	0	0	0	0	1
	12.5	2	13.3	4	30.8	0	0	22		

أسباب اخرى	3	7.7	0	0	1	50	0	0	0	0	0	3
	37.5	3	20	2	15.3	0	0	13.3				
المجموع	39	100	3	100	2	100	2	100	3	100	8	100
	15	100	13	100	3	100	45	100				

جدول (6):- اسباب جرائم القتل في محافظة السليمانية(2019)

المصدر:- من عمل الباحثة بالإعتماد على: 1-حكومة إقليم كوردستان-العراق، وزارة العدل، رئاسة محكمة إستئناف منطقةالسليمانية، محكمة الأحوال الشخصية في السليمانية، بيانات غير منشورة (2019). 2- حكومة إقليم كوردستان، مديرية مكافحة العنف ضد المرأة و الأسرة في محافظة السليمانية بيانات غير منشورة.(2019)

الشكل (6) اسباب جرائم القتل على مستوى الوحدات الأدارية (الأقضية) في محافظة السليمانية(2019)

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(6)

-4اسباب الإقتصادية: ان اغلب التصرفات الانسانية تهدف الى اشباع حاجات او مادية مختلفة للفرد، ولايجوز ان يفهم من ذلك ان دور هذا العامل يقتصر على جرائم الاموال التي تستهدف في اغلب الاحوال سدالحاجات المالية للافراد، اذ تعد الظروف الاقتصادية للمجتمع من اولى الظواهر الاجتماعية، التي وقف عندها المفكرون قديما وحديثا عند دراستهم لظاهرة الجريمة ابتداءً من فلاسفة اليونان و حتى العصر الحديث اذ حظيت الظروف الاقتصادية باهتمام الباحثين في دراساتهم. كما انه لايمكن اغفال التغيرات الاقتصادية للفرد كما في حالتي الفقر والبطالة، وان اغلب الجرائم تتأثر بالتغيرات الاقتصادية وان كانت تختلف فيما بينها من حيث مدى هذا التأثر، الا انه لايمكن اعتبارها قاعدة لارتكاب المعوزين الجرائم لسد احتياجاتهم، فان هناك الكثير منهم يتجنبون الانزلاق في الجريمة رغم عوزهم الشديد، بل على العكس من ذلك نجد ان بعضا من اصحاب الدخول المرتفعة او الكبيرة يرتكبون الجرائم بسبب جشعهم و طمعهم (اليساري،2022،ص16).وهذا العامل يتوطن او يتركز فقط في أقضية (السليمانية، قرداغ، شاربازيرِ، ماوه ت، بينجوين، شاره زوور، سيدصادق، دوكان، دربنديخان، جمجمال) بنسبة (46.2%، 33.3%،50%، 50%، 33.3%، 12.5%، 26.7%، 23.1%، 33.3%، 20%) لكل منها على التوالي .

-5القتل بسبب حوادث السيارات: هذه الصورة من القتل هي في تزايد مستمر يوما بعد يوم بسبب عدة عوامل منها الزيادة الكبيرة في اعدد السيارات بجميع انواعها والدراجات النارية وعدم إنتظاما لشوارع والجسور ومنها عدم الالتزام بقواعد السير المرورية ومنها قيادة السيارة بدون إجازة سوق او رخصة القيادة، لذلك فإن هذا العامل كان تاثيره واضحاً في المركز وهو يتركز في أقضية (السليمانية، شاربازير، سيدصادق، دوكان،جمجمال) بنسبة (20.5%، 12.5%، 13.3%، 30.8%، 22%) لكل منها على التوالي.

-6اسباب اخرى: فهناك انواع من الجرائم يرتفع معدل ارتكابها في المدينة عنه في الريف والعكس صحيح، فهناك جرائم ترتكب في الريف ولايتصور وقوعها في المدينة، ففي الريف تقع جرائم كثيرة تسببها طبيعة الحياة الريفية لايقع مثلها في المدينة مثلها في المدينة مثل قطع الطريق و القتل للاخذ بالثأر والنزاع على حيازة الارضي خصوصا الزراعية منها وعلى وسائل الري حيث ان ابن الريف يخضع للقيم و الاعراف والتقاليد التي اصبحت راسخة بذهنة ومقترنة بشخصيته واصبحت لها قوة تفوق قوة القانون، وهذه التقاليد تلقي بالفرد الى ارتكاب الجريمة مثل الثأر وغسل العار والدفاع عن ملكية الارض

وغيرها، فضلا على ان اهل الريف الصق بالطبيعة واكثر اعتماداً على انفسهم وقوتهم العضلية في الحصول على موارد رزقهم وان طباعهم خشنة وهم اكثر ميلا الى العنف في حسم مشاكلهم (حسن، وحسن، واخرون، 2018،ص550-551). وهذه العوامل تتركز في أقضية (السليمانية، شاربازيرِ، شاره زوور، سيدصادق، دوكان،جمجمال) بنسبة (7.7%، 50%، 37.5%، 20%، 15.3%، 13.3%) لكل منها على التوالي.

من هنا يمكننا القول ان هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء إرتكاب جرائم القتل في محافظة السليمانية، اذ يلغت نسبة الأسباب الإقتصادية (30.1%) وهي أعلى نسبة، و بلغت الأسباب العائلية نسبة (21.8%) ، اما حوادث السيارات بوصفها اسبابا لجريمة القتل فقد بلغت نسبتها (18.8%)، وحازت الأسباب الأخرى على نسبة.(13.5%)

ولو انتقلنا الى الأسباب الإجتماعية والأسباب التكنولوجية لوجدنا انهما تشكلان نسبة (12%،3.8%) على التوالي، ينظر الجدول (6) والشكل (7). إن اعلى نسبة لمرتكبي جرائم القتل بالنسبة للجناة كانت نتيجة اسباب اقتصادية وعائلية بدرجة كبيرة بسبب الفقر والبطالة و التفاوت الطبقي ذلك لان العوز والحاجة والشعور المستمر بالحرمان يدفع البعض نحو ازدراء الميسورين و الاغنياء و محاولة الإعتداء عليهم وحتى قتلهم طمعا في أموالهم وثرواتهم.

الشكل (7) اسباب جرائم القتل في محافظة السليمانية(2019)

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول.(6)

الاستنتاجات

-1ان عدد جرائم القتل في محافظة السليمانية قد اخذ اتجاها عاماً في الصعود و الأرتفاع خلال فترة الدراسة من (91) جريمة قتل في عام (2015) الى (133) جريمة من النوع ذاته في عام (2019) لعدة اسباب منها سياسية و نفسية واجتماعية و أمنية، وقد تكون للأسباب الأمنية تأثير على ارتفاع عدد تلك الجرائم حتى لوكانت تلك الأسباب تخص مناطق مجاورة لمنطقة الدراسة كظهور تنظيم الدولة الأسلامية في العراق والشام المعروف اختصاراً ب(داعش) وامتداد تأثيره وماقام به من ممارسات اجرامية الى داخل المحافظة التي تأثرت حتى بالجرائم التي دبرت من خارجها. وكذلك استخدام التحليل الاحصائي لمعامل الارتباط (بيرسون) ان هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين الحجم السكاني وجريمة القتل بلغت (0.697) في محافظة لعام (2019) . كما وقد استخدمت الباحثة نفس معامل الارتباط لايجاد العلاقة بين الكثافة السكانية وعدد الجرائم بلغ (0.552) وقدثبت ان العلاقة بينهما طردية متوسطة.

-2وعلى المستوى قضاء السليمانية سجلت (25) جريمة قتل سنة (2015) ثم ازداد هذا العدد الى (39) جريمة قتل اي بنسبة (29.5%) سنة (2019) ويمكن رد أسباب هذا الإزدياد الى زيادة عدد سكان الحاصلة بسبب وفود اعداد كبيرة من النازحين بسبب ممارسات تنظيم داعش الإرهابي حيث انطوت تلك ممارسات على اساليب اجرامية و بدوافع طائفية و دينية تسببت في نزوح اعداد كبيرة من السكان من موطنهم الأصلي الى داخل حدود محافظة السليمانية. كما ان الإنفتاح الأقتصادي و مارافقه من استقرار و ازدهار اقتصادي نسبي ادى الى لجوء اعداد كبيرة نسبياً من السكان من المعنيين بالتجارة والأقتصاد الى داخل حدود هذه المحافظة ليساهموا بذلك في رفع اعداد السكان فيها.

-3اكثر حالات جرائم القتل سجلت في جمجمال عام (2019) وقد بلغت (45) بنسبة (34.1%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببقية الأقضية ويرجع هذا الإرتفاع الى ان قضاء جمجمال يتميز بأرتفاع عدد سكانها من عدة قوميات ويتميز مجتمعه بالأنغلاق

و تقاليدها الخاصة بها والمتوارثة من الأجداد فيما يتعلق بمسألة الثأر و الأنتقام. كما انه يغلب في القضاء المذكور شيوع ظاهرة امتلاك الأسلحة غير المرخصة في ايدي عامة الناس وهو مايشكل خطراً كبيراً في المجتمعات العشائرية التي تتميز بتمجيدها لوسائل القسوة و العنف و التباهي بها، وهذه كلها عوامل تدفع مجالات القتل نحو أزدياد و الأرتفاع لانها تشكل اسبابا تمهد لارتكاب جرائم القتل .

-4أقل عدد من الجرائم سجل في قضاء شاربازير عامي (2015-2019)، وهو امر يتناغم مع قلة عدد الجرائم التي ترتكب في قضاء المذكور بالاضافة الى ما يتسم بها سكانها من روح التسامح و قيم الفضيلة التي تقف بوجه ارتكاب جرائم القتل لاسيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار عدم غلبة القيم العشائرية المتطرفة التي تبعث على ارتكاب القتل وتمجدها و تباهى به. وكل ذلك هو امور يحد من نسبة ارتكاب جرائم القتل .

-5ارتفاع معدل جرائم القتل في محافظة السليمانية من (6.4) الى (8.4) لكل (100) الف نسمة بنسبة لكلهما بين عامي (2015 و 2019) ترجع اسباب ذلك الى زيادة تعداد السكان التي تؤدي الى ارتفاع جرائم القتل بين النازحين وعموم السكان. كما ان زيادة السكان تؤدي الى زيادة الاحتكاك بين الناس وازدياد الخلافات وتعارض مصالحهم لاسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية و بالتالي تؤدي الى زيادة حالات ارتكاب جريمة القتل.

-6سجل اعلى معدل لجريمة القتل عام (2015) فقد كان المعدل المذكور في قضاء جمجمال هو (26) جريمة قتل لكل (100) ألف نسمة وذلك بسبب كثرة عدد السكان وكبر مساحة القضاء وغلبة الطابع العشائري فيه وطبيعته الريفية وكما هو معلوم فان المجتمعات الريفية تسود فيها مسألة التأثر بين العشائر والقتل اتقاءاً للعار (غسل العار)، بصورة عامة والمشاجرة وهو ما يعني زيادة تنعكس على زيادة معدلات جريمة القتل في تلك المنطقة. اما سجل اعلى معدل لجريمة القتل عام (2019) فقد كان في قضاء (قرداغ) هو (24.5) جريمة قتل لكل (100) ألف نسمة. والسبب في ذلك يرجع الى قلة عدد سكانه وصغر مساحته بالإضافة إلى عدم شيوع القيم العشائرية فيها والتي تمجد العنف والقسوة وتروج لهما.

-7سجل ادنى معدل لجريمة القتل عامي (2015) و (2019) في قضاء السليمانية بمعدلات (2.8) و (2.9) جريمة القتل لكل(100) الف نسمة منها على التوالي، وذلك لكونها مركزا للمحافظة و ما يشهده من تحسن الوضع الأمني و الاستعانة بالوسائل التكنولوجية و صرامة كاميرات المراقبة الأمنية والمرورية، وتواجد الدوريات الأمنية بصورة مستمرة في المدن الرئيسية. يضاف الى ذلك ان التحديات الأمنية قد ادت الى نشوء و تبلور الحس الأمني لدى المواطن واستعداده لمساعدة الأجهزة المكلفة بفرض القانون. وهو ما ساعد في تقليل معدلات جريمة القتل.

-8ان اعلى حالات الجريمة على مستوى محافظة السليمانية هي للفئة العمرية (20-24) سنة عام (2019)، حيث وصلت الى (32) جريمة قتل اي ما نسبة (24.1%) من اجمالي جرائم القتل في محافظة السليمانية. ويمكن ان يعزى سبب ذلك الى شيوع ظاهرة حمل السلاح غير المرخص او اساءة استعمال السلاح بصورة عامة، حيث انه يشكل حملها بحد ذاته جريمة معينة من جرائم الخطورة. كما وان شيوع ظاهرة الخلافات والخصومات لاسيما على المستوى الشعبي سبباً اخر في كون حصيلة تلك الجرائم مرتفعة نسبياً.

-9اما في قضاء جمجمال فان اغلب حالات ارتكاب جريمة القتل تنسب الى الفئة العمرية (20-24) سنة حيث بلغت (12) حالة شكلت بنسبة (37.5%) من مجموع حالات القتل في المحافظة لتلك الفئة ويعود السبب في ذلك الى غلبة الطابع الريفي

والعشائري على سكان القضاء. وتمجيدهم و تمسكهم بالقيم والعادات العشائرية ومن بينيها الثأر و الانتقام وهو ما ينعكس على زيادة معدلات جريمة القتل، لكن هذا لايعني وجود علاقة طردية بين الطبيعة الريفية للسكان وازدياد نسبة الجرائم .

-10ادنى مستويات حالات جريمة القتل سجلت في قضائي (شارباذيَر، ماوەت) ضمن الفئة العمرية (20-24) سنة وهي حالتا قتل تتوزعان سكان بألتساوي على القضائين بنسبة (3.1%) من مجموع سكان المحافظة لتلك الفئة. ويعود سبب تدني مستويات جريمة في القضائين المذكورين الى ان عدد سكانهما قليل نسبياً واضافة الى عدم شيوع وغلبة القيم العشائرية التي تحرض على القسوة و الثأر وعدم شيوع الاعتبارات المتعلقة بتكوينات العشائرية والقبيلية في القضائين المذكورين، وكل هذا الامور تساهم في رسم صورة ايجابية عن القضائين المذكورين فيما يتعلق بجريمة القتل فيهما.

-11على مستوى محافظة السليمانية نجد ان اعلى الحالات ترتبط بذكور بواقع (113) جريمة بنسبة (85%) في مقابل (20) جريمة للاناث بنسبة (15%) وتفسير ذلك هو ان الذكور هم الاكثر تورطاً في الخصومات والمشاجرات التي عادةً ما يقترن به استعال الاسلحة النارية و الألات الجارحة التي تسهل ارتكاب جرائم القتل.

-12في قضائي (شاربازير و ماوه ت) سجل اقل عدد من جرائم القتل، وهو حالتا قتل للذكور، و يرجع سبب ذلك الى قلة السكان بالاضافة الى ان مرتكب الجريمة خاصة القتل يكون منبوذ من قبل المجتمع.

-13اما بالنسبة للعلاقة بينهما على مستوى المساحات المأهولة بالسكان فقد تبين ان هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم الاقضية و عدد الجرائم وخاصة في محافظة السليمانية حيث تعتبر مركز المحافظة والتي تتواجد فيها المؤسسات الحكومية، كما تتركز فيها العائلات الممتدة مما ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة.

-14هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء إرتكاب جرائم القتل في محافظة السليمانية، اذ يلغت نسبة الأسباب الإقتصادية (30.1%) وهي أعلى نسبة، وبلغت الأسباب العائلية نسبة (21.8%) ، اما حوادث السيارات بوصفها اسبابا لجريمة القتل فقد بلغت نسبتها (18.8%)، وحازت الأسباب الأخرى على نسبة (13.5%). ولو انتقلنا الى الأسباب الإجتماعية و الأسباب التكنولوجية لوجدنا انهما تشكلان نسبة (12%،3.8%) على التوالي. إن اعلى نسبة لمرتكبي جرائم القتل للجناة كانت نتيجة اسباب اقتصادية وعائلية بدرجة كبيرة بسبب الفقر والبطالة والتفاوت الطبقي ذلك لان العوز والحاجة والشعور المستمر بالحرمان يدفع البعض نحو ازدراء الميسورين والاغنياء ومحاولة الإعتداء عليهم وحتى قتلهم طمعا في أموالهم وثرواتهم .

المقترحات

-1ضرورة توظيف وإستخدام احدث ما توصلت اليه التكنولوجيا من وسائل حديثة في مكافحة الجريمة و الاستفادة من الحلول الامنية على الصعيد العالمي مثل كاميرات المراقبة وتوزيع عدة شبكات منها على اوسع نطاق ممكن، اذ برهنت التجربة العملية على أن هذه الكاميرات هي انجع وسيلة للوصول الى الجناة و كشف الخيوط العامة للجريمة. وهذه الكاميرات هي في الحقيقة منصوبة و مثبته على نطاق واسع في منطقة الدراسة، و لاتزال وسيلة فعالة في المساعدة للكشف عن الجرائم. هذا على الصعيد الوطني اما على الصعيد الدولي فيمكن للمساعدة القضائية و اتفاقيات تسليم المجرمين أو إستردادهم ان تساعد في تقليل نسبة جرائم القتل وفي المواجهة الجنائية للجناة.

-2يمكن للتوعية ان تلعب دور اساسياً في الحد من مخاطر الجرائم وهذه التوعية يمكن ان تاخذ اشكالا معينة، منها الدينية وهي ابلغ صور التوعية، والتوعية العلمية التي تصدر من المختصين مثل الدكاترة والقضاة والقانونين وغيرهم من المختصين. وبذلك تتم الوقاية المسبقة من وقوع الجرائم.

-3العدالة التوزيعية وهذه يمكن ان تحقق على مستوى الدخول الفردية وعلى مستوى الخدمات والفرص المتكافئة لانها تبث الامن و الطمأنيتة في نفوس الافراد. وهنا تلعب العدالة الاقتصادية دوراً بارزا ومهما جداً.

-4ضرورة مسك سجل وانشاء قاعدة بيانات خاصة بالجرائم ومرتكبيها او ضحاياها وغيرها من التفاصيل ذات الصلة بالاجرام، وهو ما يسهل اطلاع المختصين والباحثين على الاحصائيات والبيانات المتعلقة بالانواع المختلفة للجرائم ودراستها بصورة معمقة و صولاً الى رصد طبيعة و اسباب حدوث الظاهرة الاجرامية في منطقة الدراسة .

-5ضرورة التشدد ازاء ظاهرة حمل السلاح غير المرخص والذي يشكل بحدذاته جريمة من جرائم الخطورة سواء استعمل السلاح في ارتكاب الجرائم ام لم يستعمل. فالسلاح المنفلت يشكل امرا بالغ الخطورة. وهنا نظهر الدور الفعال الذي يمكن ان يلعبه قانون الاسلحة فيما لو تم تطبيق احكامه بعناية وصرامة. وفي هذا السياق تبرز اهمية المعاقبة والحزم في مواجهة بعض الممارسات مثل اطلاق الاعيرة النارية في الاهازيج والافراج والتي تنجم عنها حالات قتل بالخطأ.

-6السعي المنظم والمخطط وفق برامج واليات محددة نحو تحقيق مبادئ التنمية المستدامة وتعزيز الخدمات المجتمعية على مستوى الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة.

-7وضع خطط وبرامج فعالة ومدروسة لمشكلة البطالة ومشكلة الفقر لانها تشكلان ظروفا مثالية تدفع الفرد نحو ارتكاب الجرائم و منها القتل لدوافع دنيئة والحصول على المكاسب المادية والنقود كما ان تشغيل الشباب والشابات وايجاد فرص عمل لهما يعزز لديهم الثقه بالنفس والكرامة والعيش في ظل التمسك بالقيم والاخلاق الفاضلة، وهو ما يبعدهم عن الوقوع في مهاوي الاجرام.

-8حث وتشجيع النشوء على ممارسة الرياضية والالعاب الرياضية عموما والفنون لانها تخفف من وطأة العدوانية التي تكمن في النفس الانسانية.

-9تقليل ارتفاع المباني السكنية (الوحدات السكنية) وتحديد مداخلها ومخارجها والتقليل منها و وضع حدود فاصلة لكل مبني من اجل احترام خصوصية البيوت ولاننسى ان القانون العراقي قد نظم جريمة معينة ذات صلة بهذه المباني و هي جريمة انتهاك حرمة المساكن. واي اجراء من شانه ان يحمي ويصون حرمة المساكن والبيوت يؤدي الى تقليل نسبة الجرائم و من بينها القتل.

-10يشكل العنف ضد المرأة بحد ذاته جريمة يعاقب عليها قانون مناهضة العنف الاسري، ولكن حالات العنف الاسري قد تؤدي الى او تقترن بجرائم القتل والجرائم الاخرى. وبالتالي دور القضاء الى جانب دور المؤسسات التربوية والدينية في غرس قيم الاحترام للمرأة وصون كرامتها من شأنه ان يمنع ارتكاب تلك جرائم و خصوصا القتل.

-11تهيئة الفرص والاسباب والإمكانات المادية والمعنوية بأتجاه التشجيع على الزواج على اساس المودة وتحمل الاعباء والشعور بالمسؤلية لدى كلا الزوجين وهو مايخفف جرائم العنف الاسري وحالات القتل المصاحبة لها.

-12تمتنع الكثير من العوائل الريفية عن الإدلاء لأجهزة الشرطة والامن واجهزة الضبط القضائي بأية معلومات عن حالات معينة مثل غسل العار والثأر والقتل بسبب التلبس بالزنا. من هنا نرى ان من الضروري ان تعقد ندوات ومؤتمرات وبرامج توعية يحضرها رجال الدين ورجال الشرطة والقانون وشيوخ العشائر والاطباء وممثلي منظمات المجتمع المدني لتوعية تلك العوائل عن ضرورة اخبار و إبلاغ السلطات العامة بخصوص تلك الجرائم و امثالها دون ان يخشوا على سمعتهم او افتضاح خصوصيتهم او شرفهم او تلطخه .

قائمة المصادر

أ-الكتب:

-1سورة المائدة.(31-27)

-2ابن منظور الافريقي، ابي الفضل جمال الدين، معجم لسان العرب (مادة جرم)، ج3،ط3، دارصادر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 2005.

-3حسني، محمود نجيب، شرح قانون العقوبات، القسم العام النظراته العامة للجريمة، دارالنهضة العربية، القاهرة ، مصر، 1962.

-4حسني، محمود نجيب، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، الاعتداء على الاشخاص، دارالنهضة العربية، القاهرة، مصر، بلاسنة الطبع.

-5الحيدري، جمال ابراهيم ، شرح احكام القسم الخاص و قانون العقوبات، مكتبة السنهوري، بغداد، العراق، 2011.

-6ربيع، حسن محمد، مبادئ علمي الاجرام و العقاب ، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ط2، 1991.

-7الرازقي، محمد، علم الاجرام و السياسة الجنائية، دارالكتاب الجديد المتحدة، بيروت-لبنان، 2004.

-8الزيادي، حسين عليوي ناصر، جغرافية الجريمة مبادئ و اسس، ط1، دارحصاد، سورية-ديمشق، 2015.

-9السعدي، عباس الفاضل ، جغرافية السكان، ج2، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2002.

-10السعفان، حسن شحاته، علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية،ط3، القاهرة،1966.

-11محمد، خليل اسماعيل ، دراسات التكوين القومي للسكان، ط3، 1999.

أ- الرسائل الجامعية:

-1النجار، وسام محمد ، جريمة تعاطي المخدرات في محافظة غزة (دراسة في الجغرافية الجريمة)، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية الأداب، جامعة الاسلامية، 2012.

-2اليساري، هشام حسين مظهور رشيد ، التحليل المكاني لجرائم القتل في قضاء المسيب للمدة (2014-2019)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، 2022.

أ- المجلات العلمية:

-1حسن، مزكين محمد، وحسن، زاهدة سلمان، و فروغي، سليمان حسن، جرائم القتل في محافظة دهوك (دراسة في جغرافية السكان)، مجلة جامعة دهوك، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد (21)، العدد (2)، 2018.

-2حمادي، حنان، و بومخلوف،محمد، جغرافية الجريمة في الوسط الحضري قراءة سوسيوحضرية، مجلة دفاتر المخبر، المجلد (17)، العدد (1)، 2022.

-3الزيني، سحر عوض، الأبعاد المكانية والجغرافية للجريمة في المملكة العربية السعودية، ندوة جغرافية الجريمة ، جامعة المينا، مصر، 2014.

-4الزيادي ، حسين عليوي ناصر ، توزيع السكان في سلطنة عمان، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد (93)، 2010.

-5شقفة، اشرف حسن محمد، محافظات غزة دراسة في الجغرافية الجريمة (جرائم القتل)، مجلة جامعة فلسطين للابحاث و الدراسات، العدد الثالث، يوليو، 2012.

-6الطائي، لطيف هاشم كراز ، و عجيل، وسام عبدالحسن، التوزيع الجغرافي لمرتكبيي جريمتي القتل و السرقة في محافظة واسط (دراسة في جغرافية السكان)، لارك للفلسفة واللسانيات و العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث و العشرين، 2016.

-7كليوي، لطيف كامل، و البركي، احمد حامد، التحليل المكاني للجرائم في محافظة المثنى (دراسة في جغرافية الجريمة)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد (29)، جامعة بابل، تشرين الاول، 2016.

-8نورى سعدون عبدالله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد الأول، 2011.

-9(قانون منع إساءة إستعمال أجهزة الإتصالات رقم (6) لسنة 2008) (منشور في الجريدة الرسمية (وقائع كوردستان) العدد (87) في تاريخ (2008/6/17) .

ت-مطبوعات حكومية:

--1حكومة أقليم كوردستان-العراق، وزارة العدل، رئاسة محكمة أستئناف منطقة السليمانية، محكمة الأحوال الشخصية في السليمانية، بيانات غير منشورة .(2015-2019)

-2 مديرية شرطة محافظة السليمانية، ، إحصاء جرائم القتل في محافظة السليمانية، قسم الأحصاء، بيانات غير منشورة .

-3 مديرية شرطة محافظة السليمانية، قسم مكافحة الأجرام و مكتب التحقيق في جرائم القتل، بيانات غير منشورة.

-4حكومة أقليم كوردستان-العراق، مديرية إحصاء محافظة السليمانية، تقدير اعداد السكان و المساحة في محافظة السليمانية، (2015 و 2019)، بيانات غير منشورة.

-5حكومة أقليم كوردستان-العراق، مديرية إحصاء محافظة السليمانية، خارطة محافظة السليمانية ، قسم(GIS) ، 2019.

پوختە

کۆمەڵگای مرۆڤایەتی چەندین گۆڕانکاریی و وەرچەرخانی ئابووری وکۆمەڵایەتی وسیاسی بەخۆوەبینیووە، کە کاریان کردۆتەسەر گەلو نەتەوەکانیان. هاوکات لەگەڵ ئەوەشدا چەندین کێشەی کۆمەڵایەتی سەریانهەڵداوە، لەناویاندا زیادبوونی تێکڕاکانی تاوانی کوشتن بەشێوەیەکی تایبەت. ئاشکرایە تاوانی کوشتن دیاردەیەکی کۆمەڵایەتییە لەشوێنێکی دیاریکراودا رووەدات هۆکار وپاڵنەری تایبەت بەخۆی هەیە کە وادەکەن دابەشبوونی شوێنی تاوانەکان بۆ لێکۆڵینەوە جوگرافییەکان بوارێکی گرنگ بێت. ئەم راستیەش بوو بە پاڵنەرێك بۆ جوگرافیناسەکان بۆ لێکۆڵینەوە لە دیاردەی تاوان بەهەموو رەهەندەکانییەوە. ئەم توێژینەوەیە باس لە دابەشبوونی شوێنی و پێشکەوتنی کاتی تاوانەکانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانیدا دەکات، بە هۆی ئەو گرنگییەی ئەم بابەتە هەیەتی بەوپێیەی کە پەیوستە بەئاسایش وسەقامگیریی کۆمەڵگاوە. ئامانجی ئەم لێکۆڵینەوەیەش بریتیە لە خستنەڕووی دابەشبوونی شوێنی و کاتی تاوانی کوشتن لە پارێزگای ناوبراودا ودەرخستنی سروشتی پەیوەندی نێوان گەشەی دانیشتوان و تاوانی کوشتن لەو پارێزگایەدا. هەروەها ئامانجی ئەم توێژینەوەیە خستنەڕووی کۆمەڵێك چارەسەرە کە شیاوبن بۆ نەهێشتن وکەمکردنەوەی تاوان و دیاریکردنی بەربڵاوترین جۆرەکانی تاوانی کوشتن لەو پارێزگایەدا. سەبارەت بەگرنگی ئەم توێژینەوەیە، پێشنیارگەلێکی تازە دەخاتەڕوو لەڕێگای بەکارهێنانی بنەماکانی جوگرافیای دانیشتوان بەوپێیەی کە ئامرازێکی گونجاوە بۆ گەیشتن بە دەرەنجامێکی کۆتایی کەخۆی لە دەستنیشانکردنی هۆکاروپاڵنەرەکانی ئەنجامدانی تاوانی کوشتن و ڕێگەکانی ڕووبەڕووبوونەوەی تاوانناسیانە بۆ ئەم تاوانە. بەهۆی کەمی لێکۆڵینەوەی جوگرافی کە تیشکدەخەنە سەر بابەتی تاوان لە پارێزگای سلێمانیدا، هەربۆیە ئەم توێژینەوەیە بایەخیداوە بە تاوانی کوشتن وەك دیاردەیەکی کۆمەڵایەتی ودەرخستنی گرنگترین ئەو فاکتەرە ئابووری وکۆمەڵایەتیانەی کە ڕۆڵیان لەدروستکردنی جیاوازیی شوێنی تاواندا هەیە، دواتر پێشکەشکردنی چەند پێشنیارێك بۆ چارەسەری ئەم دیاردە کۆمەڵایەتیە. هەروەها ئەم لێکۆڵینەوەیە گرنگی لەوەدا دەردەکەوێت کە دەبێتە سەرچاوەیەکی گرنگ بۆ داتا وئاماری تایبەت بە تاوانی کوشتن لە پارێزگای ناوبراودا.

ئەم لێکۆڵینەوەیە دوو میتۆدی بەکارهێناوە، یەکەمیان میتۆدی وەسفی و دووەمیان میتۆدی شیکاریی بۆ شیکردنەوەی ناوەڕۆکی ئەو داتایانەی کە دەرچوون لە سەرۆکایەتی دادگای تێهەڵچوونەوەی ناوچەی سلێمانی، دادگایی باری کەسی سلێمانی(2015-2019)، و بەڕێوەبەرایەتی پۆلیسی پارێزگای سلێمانی، بەشی ئامار، بەڕێوەبەرایەتی پۆلیسی سلێمانی، بەشی نەهێشتنی تاوان ونوسینگەی لێکۆڵینەوە لە تاوانی کوشتن و بەڕێوەبەرایەتی ئاماری سلێمانی-پێشبینیکردنی ژمارەی دانیشتوانی پارێزگای سلێمانی(2015-2019). بەڕێوەبەرایەتی بەرەنگاربونەوەی توندوتیژی دژی ئافرەت و خێزان لە پارێزگای سلێمانیدا. هەروەها ئەم توێژینەوەیە بەرنامەی (GIS) بەکارهێناوە بۆ نواندنی داتاکانی تاوان لە پارێزگای سلێمانیدا، و پەیوەندیی نێوانیان، ونواندنی دەرەنجامەکانی شیکردنەوەی ئاماریی لەسەر نەخشە.هەروەها بەکارهێنانی شیکردنەوەی جوگرافی بە بەکارهێنانی هاوکۆلکەی پێرسۆن. لە راستیدا پەیوەندییەکی ڕاستەوانەی بەهێز لە نێوان قەبارەی دانیشتوان و تاوانی کوشتندا هەیە کە گەیشتوتە (0.697) لە پارێزگاکەدا بۆ ساڵی (2019). هەروەها توێژەر هەمان هاوکۆلکەی پێرسۆنی بەکارهێناوە بۆ دۆزینەوەی پەیوەندیی لەنێوان چڕی دانیشتوان و ژمارەی تاوانەکاندا کە گەیشتوتە(0.552) ودەرکەوتووە کە پەیوەندییەکی ڕاستەوانەی مامناوەند لەنێواندا هەیە. ژمارەی تاوانەکانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانیدا بەرزبوونەوەی بەخۆوەبینیووە لەماوەی لێکۆڵینەوەکەدا لە (91) تاوانەوە لەساڵی (2015) بۆ (133) تاوان لەهەمان جۆر لەبەر چەندین هۆکاری ئابووری و ئاسایش وکۆمەڵایەتی وسایکۆلۆجی. ڕەنگە هۆکارە ئەمنییەکان کاریگەرییان لەسەر بەرزبوونەوەی ژمارەی ئەو تاوانانە هەبێت ، وەك ئەوەی حاڵەتی داعش.

بەرزبوونەوەی تێکڕاکانی تاوانەکانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانی لە (6.4) بۆ (8.4) بۆ (100000)/ کەس لە ساڵی (2015) و (2019) بۆ هەریەکەیان یەك بەدوای یەك، هۆکارەکەی بۆ زیادبوونی ژمارەی دانیشتوان دەگەڕێتەوە. بەرزترین حاڵەتەکانی تاوان لەسەر ئاستی پارێزگاکە تایبەتبوو بە گروپی تەمەن (20-24) ساڵ بۆ ساڵی (2019) کە گەیشتوتە (32) تاوانی کوشتن واتە بەڕێژەی(24.1%) لە کۆی تاوانەکانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانیدا. هۆکاری ئەمەش دەکرێت بدرێتە پاڵ بەربڵاویی دیاردەی هەڵگرتنی چەکی بێمۆڵەت و خراپ بەکارهێنانی چەك بەشێوەیەکی گشتی. بەپشتبەستن بەدەرەنجامی لێکۆڵینەوەکە چەند پێشنیارێکخراوەتە روو کە گرنگترینیان بایەخدان بە دانانی داتابەیسێکی تایبەت بەتاوانەکان، کە ئەوەش ئاسانکاریی زۆر بۆ پسپۆران وتوێژەران وئەکادیمییان دەکات بۆ دەست پێگەیشتنیان بە داتاوئامار وزانیارییەکان لەبارەی سەرجەم تاوانەکان و ناوچەی چڕبوونەوەیان، هەروەها زیادکردنی بوونی هێزە ئەمنییەکان لە پارێزگاکەدا و دیاریکردنی هۆکاری رووداتی دیاردەی تاوانکاریی لە ناوچەی لێکۆڵینەوەکەدا.

ئەم لێکۆڵینەوەیە بۆ شەش باس دابەشکراوە، باسی یەکەم بۆ سروشتی پەیوەندی نێوان جوگرافیا و تاوانەکانی کوشتن تەرخانکراوە، باسی دووەم بۆ گەشەکردنی کاتی تاوانەکانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانی و دابەشبوونی جوگرافیان لەماوەی (2015-2019) تەرخانکراوە. بەڵام باسی سێیەم دابەشبوونی شوێنی تاوانەکانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانی دەخاتەروو، هەروەها باسی چوارەم واقعی تاوانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانی بەپێی پێکهاتەی تەمەن و جۆر لە ساڵی (2019)دا رووندەکاتەوە. پاشان باسی پێنجەم بۆ قەبارەی دانیشتوان و تاوانەکانی کوشتن تەرخانکراوە، دواتر باسی شەشەم و کۆتایی بۆ هۆکارەکانی تاوانی کوشتن لە پارێزگای سلێمانی تەرخانکراوە.

Abstrac

The mankind societies have witnessed many social, economic and political changes and transformations that have impact on their peoples. The said conversion was accompanied by the emergence of numerous problems, including, particularly, the increase of the averages of the murder crime. Obviously, the crime is a social phenomenon present in the place and is almost motivated by some reasons which render the place-related disparity in the distribution of crimes a fertile discipline for the geographic studies. This pushed the geographers to focus on studying the crime phenomenon with all its place-related dimensions. The current research paper aims at showing the nature between the population growth and the murder crime in, the study area, Sulaimany province. Moreover, it aims at reaching into some suitable solutions that are relied upon through which to eradicate the crime or at least to lessen it and to find out the most widely spread types of murder crime at the aforementioned province.

Regarding the importance of the study, it lies in the fact that it represents a new theme substantiated through employing the bases of populations geography, being regarded as a means, so that we can reach into a final result which is embodied in identifying the causes and

motivations and factors that stand behind the commission of murder crime and how to criminally confront it. Due to the scarcity of specific geographic studies that shed the light on the topic of crime in Sulaimany province, the researcher has opted to focus on the murder crime specifically as a social phenomenon and on exploring the most influential factors which affect the place-based disparity of the crime. By this, the research was motivated by coming to a some suggestions that can take part in solving this social phenomenon .Additionally, its importance can be perceived through the statements, data and statistics on the murder crime in the study area.

The study has deployed both the descriptive method and analytical method, so as to analyze the data issued by the presidency of Sulaimany court of Appeal, the court of personal status in Sulaimany city for the period (2015-2019), the police directorate of Sulaimany Governorate (statistics department),the police directorate of Sulaimany Governorate -crimes combatting and its investigation office of murder crimes, the statistics directorate of Sulaimany Governorate for guessing the population number of the Governorate from (2015) to (2019), and the directorate of combatting the violence against women and family in the same governorate. Besides, we deployed the geographic information system for the representation and projecting the crimes data at the governorate and representing the outcomes of the statistical analysis on the charts (maps). Not only that, but we used the statistical analysis by Pearson Correlation. There exists a direct strong relation between population size and murder crime amounted to (0.697) at the province of Sulaimany in (2019). The same correlation coefficient had been used by the researcher to find out the relation between population density and the number of the crimes and it reached to (0.522). It is proven that the correlation between them is a direct and moderate relation. The number of murder crimes in Sulaimany Province witnessed escalation during the study period from (91) cases in (2015) to (133) cases of the same crime in (2019),for many reasons, including economic, political, social, psychological and security-based reasons. Maybe it is true to hold that the security-related reasons have great impact on the rise of the murder crimes number as it was the ISIS case.

The rise in the average of the murder crimes in the province of Sulaimany from (6.4) to (8.4) for every (100000) hundred thousands between (2015-2019) belongs to the increase in the numberof populations. The highest number for the crime was within the age group (2020-2024) years in (2019) as it reached to (32) murder crimes in the rate (24.1%) out of the total of the

murder crimes in the said province.Accounting for this, we can ascribe the reason for that to the illegal possession or holding the weapons and abusing them as well.

Under the light of the study a set of recommendationshad been formulated ,on top of them come the necessity of considering keepin a record or a database system particularly designed for the crimes and their details,this facilitates deeply studying of the time and place related disparity of the crime and where they concentrate.Moreover, it is necessary to enhance and tightnre the security procedures in place in the province,aiming at unlocking the nature and causes of the crime phenomenon in the study area.

The current study has been distributed on six sections.The first one isdedicated to the nature of the relationship between the geography as a discipline and the crime of murder.The second section is specified to the chronological developmentof the crime of mureder in Sulaimany province and its geographical distribution in the period (2015-2019). The next section ,i.e. the third one isdealing with the place-based distribution of the crime of murder in the period (2015-2019) at the province .The next section ,namely the fourth one, is excuively put for the reality of the crime of murder at the province according to the age and gender structures for the year (2019).The fifth section is dedicated for the populations size and crime of murder. Whereas the last section, the sixth one is dealing with the reasons and causes of the crime of murderat the province